

شبكة مراكز الرابطة
إيجاد ضد العنف النوع

فدرالية رابطة حقوق النساء
+33 4 88 40 04 44 | 33 89 88 44 | 43 40 04 44
Fédération des Ligues des Droits Des Femmes



تقرير بشأن :

العنف ضد النساء خلال فترة الحجر الصحي وحالة الطوارئ الصحية



COVID-19
CORONAVIRUS



نوفمبر 2020



الفهرس

تقديم عام 05

I - رصد وتحليل ظاهرة العنف ضد النساء والفتيات خلال فترة الحجر

وحالة الطوارئ الصحية 10

1. قراءة في احصائيات ومميزات العنف ضد النساء والفتيات

من خلال عمل منصات الاستماع والدعم النفسي والقانوني 10

2. بوح المعنفات وشهادات المستمعات خلال الحجر

وحالة الطوارئ الصحية: حكايات مؤلمة 20

II - ملاحظات وتوصيات فدرالية رابطة حقوق النساء وشبكة مراكز الرابطة

إنجاد ضد العنف النوع 31

III - بعض دروس تجربة الاستماع عن بعد خلال أزمة كورونا 48

IV - الملحقات: 55

- مراسلات وبيانات ترافعية خلال الحجر وحالة الطوارئ الصحية 55
- ملصقات منصات الاستماع والتوجيه القانوني والنفسي 69
- روابط التصريحات الصحفية 72



◀ تقديم عام

شهد العالم مع بداية سنة 2020 انتشار فيروس كورونا المستجد كوفيد 19 حيث أعلنت منظمة الصحة العالمية في 11 من مارس بأن العالم أمام جائحة من المتوقع ان تكون لها تداعيات خطيرة على البشرية، بحيث تتجاوز العواقب الصحية المباشرة إلى اخرى اقتصادية واجتماعية، خصوصا وأن هاته الجائحة قد عرت على هشاشة الانظمة الصحية والاجتماعية للدول مع تفاوتات كبيرة بينها .

وعلى غرار ما اتخذته معظم دول العالم من اجراءات وتدابير للتصدي لهذا الوباء والحد من انتشاره على مختلف الاصعدة، فقد قامت السلطات العمومية المغربية بدورها بعدة إجراءات احترازية واستباقية ريادية من أجل الحد من تفشي الوباء، على رأسها إعلان حالة الطوارئ الصحية ومطالبة المواطنين والمواطنات بالبقاء في منازلهم في إطار تدابير الحجر وحالة الطوارئ الصحية وإنشاء صندوق خاص بتدبير جائحة كورونا تبعا لتعليمات ملكية من بين أهدافه تأهيل المنظومة الصحية ودعم الاقتصاد الوطني عبر دعم القطاعات الانتاجية الأكثر تضررا وتقديم الدعم والمساعدة المادية للأسر التي تضررت اقتصاديا عقب انقطاع معييلها ومعيلاتها عن العمل.

وإذا كان لتفشي جائحة كوفيد -19 آثارا صعبة على كافة أفراد المجتمع طالت جميع المناحي، فإن بعض الشرائح والفئات تبقى الأكثر تضررا ونخص هنا بالذكر النساء، حيث انتهت مبكرا إلى هذه الأوضاع المنظمات النسائية والشبكات المشتغلة في مجال مناهضة العنف والتمييز ضد النساء ضمنها فدرالية رابطة حقوق النساء التي تعبأت في إطار خطة متكاملة للمساهمة في الحد من انتشار الوباء ورصد وفضح والتراجع بشأن مظاهر العنف والتمييز ضد النساء ومرافقتهن منذ انطلاق فترة الحجر وحالة الطوارئ الصحية.

إن الاشتغال على مظاهر العنف والتمييز ضد النساء خلال الازمة الصحية شكل تحديا بالغا ومسؤولية جسيمة بالنظر إلى الطابع المفاجئ وغير المسبوق لانتشار الجائحة ولتعقيداتها وتداعياتها المركبة وبالنظر أيضا لمؤشرات ومعطيات واقعية تم رصدها في الاوضاع العادية فما بالك خلال



الأزمات «كأزمة كوفيد 19» التي اجبرت النساء على البقاء مع المعتنفين طوال الوقت.

وقبل الازمة الصحية بشهور قليلة، أكدت الأرقام الصادرة في دجنبر 2019 من خلال بحث أجرته المندوبية السامية للتخطيط أن ظاهرة العنف ضد النساء لازالت مستشرية داخل المجتمع المغربي، إذ صرحت 7,6 مليون من النساء اللواتي تتراوح أعمارهن ما بين 15 و 74 سنة بتعرضهن للعنف، وهو ما يمثل نسبة انتشار للعنف ضد النساء تبلغ 57% من مجموع الساكنة النسوية. كما أن العنف المنزلي الذي يضم العنف الزوجي والعنف العائلي الذي تعاني منه 6,1 مليون من النساء ارتفع بنقطة واحدة مقارنة مع سنة 2009 حيث بلغت نسبة انتشار هذا النوع من العنف ضد النساء 52%.

كما أظهرت النتائج الأولية لنفس البحث أنه «وبالرغم من طابعه البنيوي، عرف العنف بشكل عام تراجعاً بين 2009 و 2019 حيث انخفضت نسبة النساء اللاتي تعرضن لفعل واحد من العنف على الأقل، ب 6 نقاط منتقلة من 63 % إلى 57%». فيما ارتفعت نسب بعض أشكال العنف منها العنف الاقتصادي الذي سجل «ارتفاعاً ب 7 نقاط منتقلة من 8 % إلى 15 %، والعنف الجنسي ب 5 نقاط من 9 % إلى 14 %». وقد تم تسجيل نفس المنحى في الوسطين الحضري والقروري، باستثناء العنف الجسدي الذي ارتفع ب 4 نقاط في المناطق القروية منتقلاً بذلك من 9 % سنة 2009 إلى 13 % سنة 2019».

وفي سياق جائحة كوفيد 19 أبرز بلاغ صادر عن المندوبية السامية للتخطيط، بمناسبة اليوم العالمي للسكان لسنة 2020 أن ربوات البيوت هن الأكثر إصابة بالاضطرابات النفسية المرتبطة بأزمة كوفيد 19 (النوم، الخوف، السلوك المهووس...) من نظرائهم الرجال.

وعلى المستوى الدولي، فقد سبق للأمم المتحدة أن حذر من كون آثار الجائحة قد تعاني منها النساء بشكل أشد وأن هذا الأمر من شأنه أن يؤثر على المساواة بين الجنسين ويعمق الفوارق بينهما، وأنه «بالنسبة للعديد من النساء والفتيات، فإن أكثر مكان يلوح فيه خطر العنف هو المكان الذي يُفترض فيه أن يكون واحة الأمان لهنّ، ألا وهو المنزل». وحث



الامين العام للأمم المتحدة جميع الحكومات على جعل منع العنف ضد المرأة وجبر الضرر الناتج جزءاً هذا العنف جزءاً رئيسياً من خطتها الوطنية للتصدي لكوفيد-19، وهذا يعني زيادة الاستثمار في الخدمات الإلكترونية ومنظمات المجتمع المدني. وطالب بإنشاء «أنظمة إنذار طارئة في الصيدليات ومحلات البقالة».

وأعلنت هيئة الأمم المتحدة للنساء «أنه من المرجح أن يزيد وباء كورونا من عدم المساواة القائمة على النوع الاجتماعي في جميع أنحاء العالم وان النساء سوف يعانين بالإضافة الى الاثار الاقتصادية المتمثلة في عدم قدرة النساء أكثر من اي وقت مضى الحصول على العمل اللائق وكذا خدمات الرعاية الصحية فإن النساء والفتيات قد عانين من العنف خلال هاته الأزمة وذلك بسبب تواجدهن المستمر مع المعنفين معزولين عن المحيط العائلي وعن اية مؤسسة لتقديم المساعدة لهن».

ووعيا منها بالمعطيات السالفة الذكر وتعزيزا لدورها في دعم ومؤازرة النساء ضحايا العنف والناجيات منه خصوصا خلال فترة الحجر وحالة الطوارئ الصحية العصبية، أطلقت فدرالية رابطة حقوق النساء تجربة الاستماع عن بعد للنساء ضحايا العنف والناجيات منه عبر تعميم هواتف المستمعات في شبكة مراكز شبكة الرابطة إنجاد ضد عنف النوع. وعملت على توفير الدعم النفسي والقانوني للنساء عبر وضع منصتين الأولى للدعم النفسي عن طريق أخصائيين وأخصائيات في مجال علم النفس والكوشينغ وأخرى لتقديم الاستشارات والدعم القانوني والمساعدة القضائية أشرف عليها محامون ومحاميات من الشبكة القانونية للفدرالية.

وتبعاً لذلك وازلت الفدرالية خلال فترة الحجر وحالة الطوارئ الصحية على الرصد وعلى إصدار بيانات وتصريحات صحفية والتواصل مع الرأي العام ومع المؤسسات المعنية للترافع حول قضايا مستعجلة وللتبنيه ودق ناقوس الخطر حول استمرار تواتر ظاهرة العنف ضد النساء خلال فترة الحجر وحالة الطوارئ الصحية (الوثائق في الملحقات).



وتجدر الإشارة من جهة أخرى، أنه، وقبل بداية الجائحة، شهد المغرب مرور سنة ونصف فقط على دخول القانون 13-103 بشأن العنف ضد المرأة، حيز التطبيق وعلى الرغم من الملاحظات والثغرات التي سجلتها الفدرالية حول هذا القانون، فإنه يبقى مكسبا وإطارا قانونيا مهما وإيجابيا في مسار إقرار الحقوق الإنسانية للنساء ومناهضة العنف والتمييز ضدهن، حيث اعتبر القانون بعض أشكال العنف العائلي كجرائم، وحدد بعض التدابير الوقائية، كما وفر بعض الأشكال الحمائية الجديدة للضحايا، بالإضافة الى أن هذا القانون نص على ما يلي:

- تشديد العقوبات، الواردة في القانون الجنائي بخصوص بعض أشكال العنف التي ترتكب في إطار العائلة، واعتبارها جرائم كالزواج القسري، وتبيد الأموال أو الممتلكات بهدف الإفلات من أداء النفقة أو تبيد المبالغ المترتبة على الطلاق، وطرد وتغريب الزوجة من البيت العائلي، والتحرش الجنسي العلني (في المجال العام) وفي شبكات التواصل الاجتماعي.
- وألزم السلطات العمومية على اتخاذ التدابير الوقائية، بما في ذلك وضع برامج تروم التوعية بصورة أفضل بخصوص ظاهرة العنف الممارس على النساء. وينص أيضا على إنشاء خلايا خاصة مكلفة بتلبية حاجيات النساء في المحاكم، والمصالح الحكومية، وقوات الأمن، كما ينص على إحداث خلايا محلية، ووطنية، مكلفة بالقضايا الخاصة بالنساء.

وعلى الرغم من تلك الجوانب المضيئة في القانون 13-103 بشأن العنف ضد المرأة، للتصدي لظاهرة العنف ضد النساء، فإن فترة الحجر وحالة الطوارئ الصحية جعلت تطبيقه على المحك وأظهرت بعض مزاياه، في حين أبرزت أكثر من أي وقت مضى الثغرات والنواقص التي تشوبه كتشريع وكألية لمناهضة العنف المبني على النوع الاجتماعي، والتي سبق لفدرالية رابطة حقوق النساء أن أثارتها في وقتها، وسيكون هذا التقرير فرصة دراسية وميدانية للوقوف عليها من جديد.



وكتتويج للعمل المضني الذي باشرته الفدرالية وشبكة مراكز الرابطة انجاد يأتي التقرير الحالي أيضا كثمرة لتراكم الجهود والمعطيات والاستنتاجات في مختلف جوانب مقارنة العنف المبني على النوع في ظل الازمة الصحية، وليسلط الضوء على الوضعيات والحالات مع تقديم للأرقام والإحصائيات والشهادات التي تم تجميعها خلال هذه الفترة. كما يقدم تحليلا لهذه المعطيات وفق منظور النوع الاجتماعي الذي يعتبر العنف ضد النساء انتهاكا لحقوقهن، ويعتبر الحكومة عبر مؤسساتها الوطنية والجهوية صاحبة التزام يفرض عليها مبدأ العناية الواجبة مع وقاية النساء وحمايتهن من العنف بل والتكفل بهن وجبر اضراهن بعد معاقبة الجناة.





I - رصد وتحليل ظاهرة العنف ضد النساء والفتيات خلال فترة الحجر وحالة الطوارئ الصحية.

يعتبر العنف المبني على النوع الاجتماعي من بين مظاهر التمييز الذي يظال النساء وانتهاكا لحقوقهن الانسانية، ومؤشرا على خلل في العلاقات الاجتماعية المبنية على سلطوية الرجال ودونية النساء. وتعد الأزمات والأوبئة من بين العوامل التي تساهم في تفاقم مآسي ومعاناة النساء مع العنف بشتى أشكاله وتجلياته. ولكل هاته الإعتبارات، فإن فدرالية رابطة حقوق النساء كانت واعية مند بداية هاته الأزمة الصحية بهذا المشكل وجندت كل طاقاتها من أجل دعم النساء والفتيات ومؤازرة الضحايا والناجيات من العنف وكذا رصد وتتبع كل الإجراءات والتدابير التي اتخذت في هذا المجال.

1) قراءة في إحصائيات العنف ضد النساء والفتيات من خلال عمل منصات الاستماع والدعم النفسي والقانوني:

مند بداية الإعلان عن تدابير حالة الطوارئ الصحية والحجر، وضعت شبكة الرابطة انجاد ضد عنف النوع منصة للاستماع رهن إشارة النساء هدفها استقبال اتصالات النساء من مختلف مناطق المغرب، ولقد عرفت هاته الاتصالات تزايدا مطردا طيلة مدة الحجر الصحي.

ونعرض في هذا التقرير الاحصائيات المرتبطة بظاهرة العنف ضد النساء والفتيات في الحجر وحالة الطوارئ الصحية، وذلك خلال الفترة الممتدة بين 16 مارس و31 أكتوبر 2020.

أ. عدد الحالات :

استقبلت منصة الاستماع السالفة الذكر ومراكز شبكة إنجاد 1774 اتصالا هاتفيا للتصريح بالعنف من 1038 امرأة عبر مختلف التراب الوطني، وقد لاحظت فدرالية رابطة حقوق النساء عند تحليلها لهاته المعطيات أن العنف المبني على النوع قد ارتفع خلال فترة الحجر والطوارئ الصحية بنسبة كبيرة على الرغم من أن ظروف الحجر وحالة الطوارئ الصحية لم تتح لكل النساء



والفتيات ضحايا العنف امكانية التبليغ عنه والتصريح به، كما يتضح من خلال الجدول ادناه.

نسبة التضاعف	نسبة الزيادة	2020	2019	عدد النساء ضحايا العنف
1,3 مرة	31,6%	1038	789	

يتضح من خلال تحليل المعطيات السالفة الذكر أن العنف الممارس ضد النساء خلال الحجر والطوارئ الصحية قد تفاقم وزادت حدته وذلك راجع لعدة عوامل منها على وجه الخصوص:

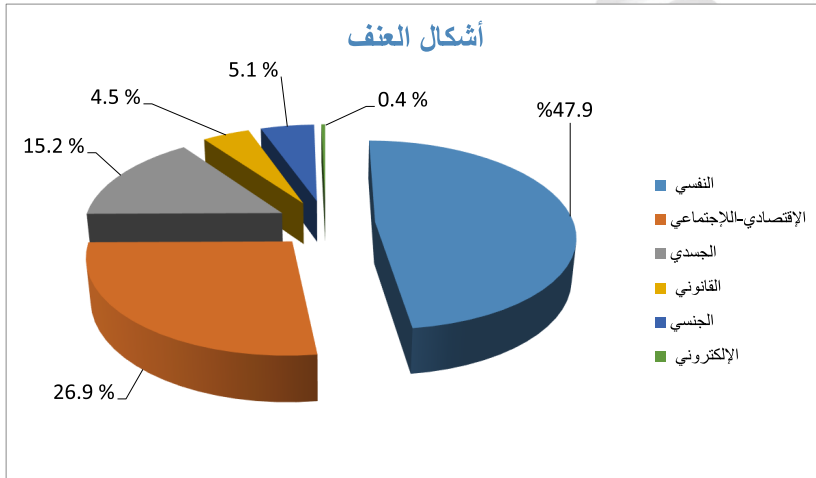
- ظروف الحجر التي تجعل كل مكونات العائلة من رجال ونساء يقتسمون نفس الفضاء طيلة 24/24 ساعة و7/7 أيام في الأسبوع وبالتالي الضحية أصبحت باستمرار مع المعتف؛
- سيادة الفكر الذكوري، حيث أن الضغوط الاقتصادية والنفسية تزامنت مع الحجر وجعلت الرجال يصبون غضبهم وعنفهم على النساء والفتيات الحلقة الأضعف داخل الأسر؛
- عدم الحسم في تطبيق تدابير حماية النساء والفتيات من العنف وإصدار أحكام رادعة في قضايا العنف ضد النساء يجعلان العود والاستمرارية من خصائص العنف ضد النساء بشكل عام واثناء الحجر بشكل خاص؛
- فقدان العديد من النساء والفتيات المعيلات للأسر لمورد رزقهن خاصة العاملات في القطاع غير المهيكل، جعل العنف الأزواج وباقي افراد العائلة يتضاعف عليهن لعدم قدرتهن على الاستمرار في الانفاق والاستجابة لطلبات المعتفين المادية التي لا تنتهي خاصة منهم المدمنين على المخدرات والكحول...



ب . أشكال العنف المصرح بها:

سجلت فدرالية رابطة حقوق النساء ما مجموعه 4663 فعل عنف مورس على النساء والفتيات بمختلف أنواعه وتجلياته خلال الفترة ذاتها حيث شكل العنف النفسي أعلى نسبة كما يوضح ذلك الجدول والمبيان اسفله:

النسبة المئوية	العدد	أشكال العنف
47.9	2235	النفسي
26.9	1256	الاقتصادي-الاجتماعي
15.2	709	الجسدي
5.1	237	الجنسي
4.5	209	القانوني
0.4	17	الالكتروني
100	4663	المجموع





يلاحظ من الأرقام السالفة الذكر أن العنف الذي مورس على النساء خلال فترة الحجر والطوارئ الصحية يتصدره العنف النفسي بكل أفعاله ولاسيما أفعال السب والشتم والإهانة وسوء المعاملة والتهديد بشتى أشكاله، ولعل ذلك راجع لسبب رئيسي وجوهري كون العنف النفسي هو عنف ملازم لباقي أشكال العنف الأخرى وخاصة منها العنف الجسدي والجنسي في جميع الحالات تقريبا، بالإضافة للحالات التي يمارس فيها العنف النفسي بمعزل عن باقي أنواع العنف الأخرى. وهنا لا بد من الإشارة لكون النساء عشن العنف النفسي بشكل مضاعف خلال الحجر وحالة الطوارئ الصحية، فبالإضافة للضغوطات المرتبطة بالخوف من الوباء ومن مستقبل باتت معالمه غير واضحة، الشيء الذي أكدته المندوبية السامية للتخطيط في بلاغ لها صدر بتاريخ 11 يوليوز 2020 والذي أكد على أن ربات البيوت تعرضن للضغط بسبب الخوف من خطر فيروس كورونا أكثر من نظرائهم الرجال. فبالإضافة لكل هاته الضغوطات النفسية، يضاف لذلك العنف المسلط من قبل الرجل.

يأتي بعد ذلك العنف الاقتصادي والاجتماعي الذي تقاوم بدوره بشكل كبير خلال الحجر والطوارئ الصحية، ونسجل هنا ما يلي: إن عدم الإنفاق على النساء والأطفال تصدرت أفعال العنف التي مورست على النساء. كما ان تعليق عمل المحاكم خلال فترة الحجر وحالة الطوارئ الصحية جعل ملفات النساء المتعلقة بالنفقة والمستحقات الناتجة عن الطلاق اوغيره تراود مكانها، والنتيجة نساء من دون مورد.

كما سجلت فدرالية رابطة حقوق النساء تزايد العنف السوسيو اقتصادي ضد النساء خلال فترة الحجر والطوارئ الصحية. حيث تعددت افعاله وتجلياته وكان سببا في تفاقم اوضاع الهشاشة والفقر في صفوف النساء. على اعتبار أن عددا كبيرا منهن معيلات للأسر ويشغلن في الاقتصاد غير المهيكل في غياب ادنى شروط وظروف العمل اللائق المراعي للحماية الاجتماعية والصحية.

إذ رصدت فدرالية رابطة حقوق النساء عدة مظاهر للعنف الاقتصادي خلال فترة الحجر والطوارئ الصحية منها عدم تمكن العديد



من النساء الاستفادة من الاعانات التي خصصتها السلطات العمومية للأسر المعوزة التي اضطر معيلا ومعيلااتها للتوقف عن العمل بسبب الحجر الصحي وذلك راجع لعدة اسباب منها على وجه الخصوص:

- ◀ كون العديد من النساء هن المعيلات الحقيقيات للأسر في كثير من الحالات رغم ان الزوج هو رب الأسرة وفق الوثائق الادارية (راميد ..)؛
- ◀ عدم التصريح بالعديد منهن في نظام الضمان الاجتماعي من قبل المشغلين وأرباب الشركات والوحدات الانتاجية والضيعات الفلاحية والمقاولات... ضدا على القوانين المعمول بها؛
- ◀ إقصاء فئات عريضة من النساء بسبب إغفال مساهمتهم الحقيقية في الإعالة والمشاركة في الاقتصاد المنزلي وتدير شؤون البيت الأسري أو العائلي بصفة مباشرة أو من خلال العمل المنزلي وغيره من الأعمال والحرف الغير معترف بقيمتها الاقتصادية أو في القطاع غير المهيكل (العاملات في الحمامات العمومية، البائعات المتجولات...)

وبالرجوع الى نتائج البحث الأخير الذي انجزته المندوبية السامية للتخطيط ونشرت نتائجه الأولية سنة 2019 يتبين أن العنف الإقتصادي اتسعت دائرته ب 7 نقاط منتقلة من 8 ٪ إلى 51 ٪، كما أن العنف الإقتصادي يشكل «21٪ من أفعال العنف الزوجي»، فيما ترجع أفعال العنف في الفضاء المهني بنسبة 43٪ إلى التمييز الإقتصادي».

أما المرتبة الثالثة فيحتلها العنف الجسدي بنسبة 15.2% حيث تم تسجيل 709 فعل عنف جسدي منها حالة قتل لسيدة وحالة محاولة قتل لسيدة أخرى.

وبالرجوع الى نتائج البحث الذي انجزته المندوبية السامية للتخطيط ونشرت نتائجه الأولية سنة 2019، لاحظت فدرالية رابطة حقوق النساء أن «العنف بشكل عام عرف تراجعاً بين 2009 و2019 حيث انخفضت حصة النساء اللاتي تعرضن لفعل واحد من العنف على الأقل، ب 6 نقاط منتقلة من 63 ٪ إلى 57٪ إذا ما اعتبرنا الفئة العمرية 18-64 سنة من النساء



موضوع بحث 2009». بالإضافة الى كشفها عن معطيات واستنتاجات بشأن مختلف مستويات العنف ضد النساء في حين لم يتطرق البحث الى ظاهرة خطيرة وهي قتل النساء التي تعتبر من أشد أشكال العنف ضدهن ولم تقدم أية إحصائيات او قراءة حولها، ونفس الشيء كذلك حتى بالنسبة لبعض الإحصائيات القضائية التي لا تصنفها في خانة العنف المبني على النوع؛ كما أن جانب كبير من الإعلام يعتبرها جرائم جنائية ويتحدث عن بشاعتها وتداعياتها دون مقاربتها من زاوية كونها عنفا ضد النساء ...

وانطلاقا من تتبع الفدرالية لحالات عديدة وتبنيها في مجال المساعدة والمؤازرة القانونية والقضائية والإنسانية لأسر النساء ضحايا القتل؛ فإنها تؤكد على ظاهرة قتل النساء باعتبارها عنفا خطيرا ضدهن تحتاج إلى رصد وتتبع لمعرفة حجمها الحقيقي وملابساتها وتطورها باعتبار أن القتل يكون في الغالب نتيجة تراكم وتطور مسلسل من الاعتداءات (النفسية، الجسدية، الجنسية ...) تصل في دروتها الى القتل، فتحليل ورصد هذه الظاهرة يهدف لتوفير تدابير الحماية الكفيلة لانقاذ حياة النساء ضحايا العنف وصيانة حقهن في ذلك، والتعاطي بجدية مع خطورة الظاهرة وفي تعبئة كافة الفاعلين لإدانتها.

في حين بلغت نسبة العنف الجنسي % 5.1 حيث سجلت منصة الإستماع العديد من أفعال العنف الجنسي مورست في إطار العلاقة الزوجية كما صرحت بذلك النساء..

كما سجلت المنصة 17 حالة عنف تدخل في خانة العنف الالكتروني رغم أن هذا العدد لا يعكس الواقع وذلك راجع لعدم قدرة النساء على التصريح بهذا النوع من العنف واكتفائهن بتغيير أرقام الهواتف أو الحسابات على مواقع التواصل الاجتماعي. وكباقي أفعال العنف المبني على النوع، فإن عدم تصريح النساء والفتيات به راجع لتحميلهن مسؤولية العنف الممارس عليهن وتجربتهن على الحديث مع الرجال وخلق علاقات عبر مواقع التواصل الاجتماعي.

وبخصوص هذا النوع من العنف المرتبط بالتطور التكنولوجي الذي عرفته الإنسانية فقد أوضحت الأرقام الصادرة عن المندوبية السامية

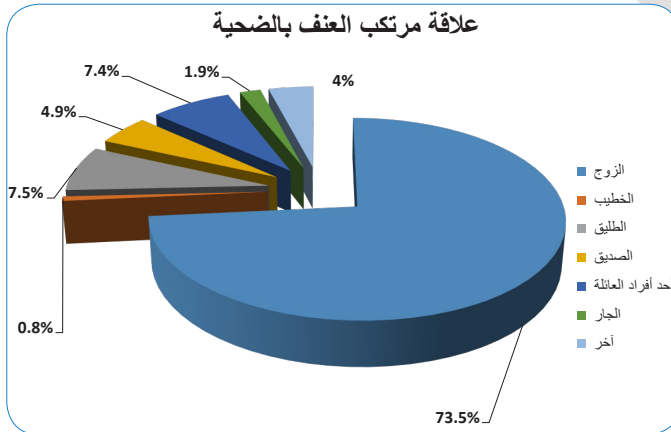


للتخطيط سنة 2019 «أن نسبة انتشاره تبلغ 14 ٪ أي ما يقارب 1,5 مليون امرأة ضحايا للعنف الإلكتروني من خلال البريد الإلكتروني والمكالمات الهاتفية والرسائل النصية القصيرة إلخ. ويرتفع احتمال الوقوع ضحية لهذا النوع من العنف إلى 16 ٪ بين نساء المدن وإلى 29 ٪ بين النساء الشابات المتراوحة أعمارهن ما بين 15 و19 سنة وإلى 25٪ بين النساء الحاصلات على مستوى تعليمي عالي وإلى 30٪ بين العازبات وإلى 34٪ بين التلميذات والطالبات».

كما اوضحت ذات المصادر أن «هذا النوع من العنف يرتكب في 77 ٪ من الحالات من قبل شخص مجهول فيما تتوزع باقي الحالات المتبقية بنسب متساوية تقارب 4٪ بين أشخاص لديهم علاقة مع الضحية خاصة الشريك وأحد أفراد الأسرة وزميل في العمل وشخص في مجال الدراسة وصديق (ة)».

ت . علاقة مرتكب العنف بالضحية:

العلاقة العدد	الزوج	الخطيب	الطلاق	الصديق	أحد أفراد العائلة	الجار	آخر	المجموع
العدد	776	08	79	52	78	20	43	6501
النسبة المئوية	73,5	0,8	7,5	4,9	7,4	1,9	4	100





يتبين من خلال النسب السالفة الذكر أن العنف الزوجي سجل أعلى النسب خلال فترة الحجر وحالة الطوارئ الصحية حيث بلغ 81.8% بما فيه عنف الطليق كاستمرار للعنف الزوجي رغم أن العلاقة منتهية.

فإذا كانت المنازل الفضاء الأكثر أمانا في ظل تفشي فيروس كوفيد 19، فإنه لم يعد كذلك بالنسبة للنساء اللواتي عانين من العنف الزوجي بكل أشكاله وتمظهراته وكل تداعياته على صحتهم الجسدية والنفسية.

ان العنف الزوجي المرتفع خلال فترة الحجر وحالة الطوارئ الصحية ما هو إلا انعكاس لمدى تفاقم هذا النوع من العنف حيث تؤكد من جهتها الارقام الصادرة عن المندوبية السامية للتخطيط خلال سنة 2019، «أن معدل انتشار العنف في الفضاء الزوجي 46% (5,3 مليون امرأة) من بين النساء، المتراوحة أعمارهن ما بين 15 و74 سنة، ضحايا العنف المرتكب من طرف الزوج أو الزوج السابق أو الخطيب أو الشريك الحميم. وتظل الفئات الأكثر عرضة للعنف الزوجي النساء المتزوجات (52%) والشابات اللاتي تتراوح أعمارهن بين 15 و24 سنة (59%) والنساء ذوات مستوى تعليمي متوسط (54%) والعاطلات عن العمل (56%)». «وتعود سبع حالات من أفعال العنف الزوجي من أصل عشرة (69%) للعنف النفسي، و12% للعنف الاقتصادي و11% للعنف الجسدي وحوالي 8% للعنف الجنسي».

كما أبرز نفس البحث أن «57% من النساء مقابل 21% من الرجال ترى أن المجال الزوجي هو المجال الذي تتعرض فيه المرأة بشكل أكثر للعنف». كما «تعتبر 69% من النساء مقابل 58% من الرجال أن العنف قد تزايد في المجال الزوجي خلال السنوات الخمس الماضية»

وحسب ذات المصدر «يزداد ارتفاع العنف الزوجي حدة في تصور النساء المطلقات (73%) والنساء اللواتي تعرضن للعنف الزوجي (61%) والنساء القرويات (61%) والنساء الحاصلات على المستوى الثانوي من التعليم (63%). وتسجل هذه النسبة أعلى مستوى لها من بين الرجال المطلقين (64%) والذين تتراوح أعمارهم بين 45 و59 سنة (61%) والنشيطين المشتغلين (59%)».



ويتم شرعنة العنف الزوجي داخل المجتمع عبر مختلف التصورات والصور النمطية التي يروج لها الفكر الذكوري عبر مختلف قنوات التنشئة الاجتماعية ونذكر على وجه الخصوص الأسرة و المناهج التعليمية... هذا ويتعزز هذا الطرح من خلال ما تم رصد من خلال البحث الذي أعلنته المندوبية السامية للتخطيط عن نتائجه الأولية خلال سنة 2019. حيث «يعتبر حوالي 38% من النساء و40% من الرجال أن تحمل المرأة للعنف الزوجي أمر مقبول للحفاظ على استقرار الأسرة، في حين تبلغ هذه النسبة 53% لدى النساء بدون مستوى تعليمي مقابل 9% لدى النساء بمستوى تعليمي عال. ويرتفع مستوى هذا التصور لدى الرجال المطلقين (50%) والرجال بدون مستوى تعليمي (50%) والرجال القرويين (48%)»

وعن أسباب استمرار العلاقة الزوجية رغم كون الزوج عنيفا، يرى 77% من النساء و72% من الرجال أن وجود الأطفال يشكل السبب الرئيسي فيما يرجع إلى 11,5% من النساء و4% من الرجال ذلك إلى إنعدام الموارد المالية لدى المرأة. أما الذين يرون الاعتبارات الدينية سببا رئيسيا لتحمل المرأة للعنف فلا تتجاوز 1,3% من النساء و2,4% من الرجال. «وتعتبر 48% من النساء أن العنف الزوجي يظل شأنا خاصا بالأسرة لا يجب إفشائه أو البوح به للآخرين وهو الرأي الذي يزيه الرجال بشكل أكبر (70%)».

ان ارتفاع نسبة العنف الزوجي سواء خلال فترة الحجر وحالة الطوارئ الصحية اوخلال الفترات العادية يطرح عدة تحديات مرتبطة من جهة بالقانون 13-103 بشأن العنف ضد المرأة والتدابير التي يحتوي عليها من أجل حماية الضحايا ووقايتهم من عنف يلازمهم في فضاء من المفترض أن تنعم فيه النساء بالأمن والأمان، بحيث أن هذا القانون يبقى قاصرا فيما يخص حماية النساء اوحتى من حيث تجريم بعض أفعال العنف التي تعاني منها النساء في صمت، ونخص بالذكر هنا الاعتداءات الجنسية ضد الزوجات وخاصة الاغتصاب الزوجي.

ومن جهة أخرى فان إرتفاع وثيرة العنف الزوجي يسائل الدولة حول مدى تطبيق القانون 13-103 بشأن العنف ضد المرأة في الشق المتعلق بالتدابير الحمائية ولاسيما تدابير الإبعاد وتوفير الإيواء للضحايا والناجيات من العنف



والتي كان من المفترض أن تطبق خلال الحجر وحالة الطوارئ الصحية بشكل تلقائي من طرف النيابات العامة حتى قبل أن يحال الملف على المحكمة في حالة المتابعة وذلك ضمانا لأمن النساء وحفاظا على حياتهن.

إن العنف الزوجي المتفاقم خلال الحجر وحالة الطوارئ الصحية، يسائل كذلك الدولة عن مدى توفر منظومة متكاملة للتكفل بالنساء ضحايا العنف والناجيات منه، هدفها حماية النساء عبر التدخل السريع والحازم والتنسيق المحكم والفعال بين كل المكونات وأكثر من هذا سن سياسات عمومية ناجعة وفعالة وفق ميزانيات ملائمة للتطبيق والتفعيل.

كما عرف العنف الأسري نسبة 7,4% ويتضمن أفعال العنف الممارس على النساء من قبل أفراد الأسرة، حيث صرحت العديد من الفتيات بتعرضهن للعنف من طرف الإخوة الذكور أو الآباء خلال هاته الفترة العصبية، كما يشمل العنف الأسري الممارس من قبل عائلة الزوج كذلك.

ج: الخدمات المقدمة من طرف شبكة الرابطة إنجاد خلال الحجر والطوارئ الصحية:

استمرارا لعملها المرتبط بمناهضة العنف ضد النساء عبر تقديم خدمات الدعم والمصاحبة للضحايا والناجيات منه ومساهمة منها في تخفيف آثار العنف على النساء والفتيات خلال فترة الحجر وحالة الطوارئ الصحية، قامت شبكة الرابطة إنجاد ضد العنف النوع، عبر منصات الاستماع والدعم النفسي والمساعدة القانونية، بمواكبة المتصلات طيلة هاته الفترة العصبية عبر خدمات متنوعة يوضحها بتفصيل الجدول أسفله.



النسبة المئوية	العدد	الخدمات
40.6	1774	الاستماع
26	1135	الاستشارة القانونية
11.7	509	الاستشارة من قبل محامي/ة
4.3	188	تقديم شكايات لفائدة النساء
3.9	172	الدعم النفسي
3.6	160	التنسيق مع النيابة العامة
2.2	97	التنسيق مع الضابطة القضائية
0.9	40	التنسيق مع المستشفيات
1.4	64	التنسيق مع المجتمع المدني
0.8	36	التنسيق مع السلطات المحلية
2.7	119	التنسيق من اجل ايجاد مأوى للنساء
0.9	38	التنسيق مع التعاون الوطني
0,6	28	المرافقة
100	4360	المجموع

تسجل فدرالية رابطة حقوق النساء بشكل عام أن التنسيق بين مختلف المتدخلين في مجال التكفل بالنساء والفتيات ضحايا العنف كان ايجابيا بحيث تفاعل المتدخلون كل حسب اختصاصه من أجل تسهيل ولوج النساء والفتيات للخدمات المتاحة خلال هاته الفترة الإستثنائية التي تطلبت مجهودا مضاعفا من الجميع بغيت تخفيف اثار العنف على النساء والفتيات.

ولعل من بين الخدمات التي تبينت أهميتها خلال هاته الفترة وبانت استعجاليتها هي خدمة الإيواء كآلية من آليات حماية النساء من العنف. فبالرغم من ان السلطات العمومية الوصية على هذا القطاع حاولت ايجاد حلول مؤقتة لإيواء النساء عبر تسخير بعض دور الرعاية الاجتماعية الأخرى



كدار الطالبات وغيرها للإيواء، إلا أنها تبقى حلولاً مؤقتة وتُساؤل القطاع المعني عن التدابير التي اتخذت قبل الجائحة وما سوف تتخذ بعدها من أجل توفير هاته الخدمة الحيوية بشروط تراعي خصوصية العنف الممارس ضد النساء ووفق استراتيجية للتدخل تجعل من مقارنة النوع والمقاربة الحقوقية منهجها من أجل تكفل ضامن لحقوق النساء والفتيات ضحايا العنف والناجيات منه.

2) بوح المعنفات وشهادات المستمعات خلال الحجر وحالة الطوارئ الصحية؛ حكايات مؤلمة:

مهما رصدنا من أرقام وإحصائيات رغم خطورتها لا يمكن أن نرسم صورة أكثر وضوحاً لبشاعة العنف الممارس ضد النساء والفتيات وهول المعاناة والضغطات التي كابدتها النساء، وعاشتها المستمعات معهن عبر الاستماع الذي كان يستمر في العديد من المرات حتى اوقات متأخرة من الليل. ولكي تتجلى معالم هاته الصورة بشكل أدق نسرد من خلال هذا التقرير بعض حكايات النساء مع العنف وكذا بعض شهادات المستمعات وهن يحكين بعض تفاصيل وخصائص دعم ومساندة ضحايا العنف خلال الحجر وحالة الطوارئ الصحية. وجليد بالذکر، أن الأسماء الواردة في هذه الوقائع الأليمة كلها أسماء مستعارة.

”الحكاية الأولى: ثلاثية الوجع“

اجتمعوا ثلاث : عنف زوجي وسرطان خبيث وحالة طوارئ بسبب كورونا اللعين ليكبلوا أيدي نادية التي وجهت نداء استغاثة لمنصة الرابطة إنجاد في تواصلها مع المختصة وهي رهن استغاثتها، كانت تعيد كلماتها كل مرة من البداية فهو النسيان الذي أصبح يلازمها بسبب ما يحمله رأسها وقلبها من ادى ومحن طويلة مدة زواجها التي تجاوزت العشر سنوات بدأت بعنف مركب ألحق بجسدها النحيف عاهة مستديمة لازمت ظهرها وأصبحت تعيق تحركها ورعاية أبنائها خاصة أوسطهم المصاب بمرض السرطان والذي يتطلب جهداً أكبر في غياب تام لزوج لا يتفرغ إلا لتعنيفها، لتتحمل وحدها تنقل أسبوعي من مدينة الفقيه بن صالح إلى البيضاء. استجدت بادئ الأمر بسيارة إسعاف لتتقل مريضها الصغير.



لم يشفع مكوثها مع ابنها الصغير بالمستشفى عدة ليالي لمواصلة المبيت، فقد أخبرت فجأة بضرورة مغادرته لتعاود الاستجداء مرة أخرى، هذه المرة طلبا لمركز إيواء يحميها وصغيرها، إذ لا مجال لتقلها بسبب ظروف الطوارئ التي فرضها وباء كورونا، وخلال استقرارها بمركز الإيواء ذهب زوجها بخياله الواسع ليسقط سمومه عليها بالسب والتحقير والاتهام بالخيانة الزوجية في كل اتصال هاتفي.

وبعد عودتها من طرقات المستشفى وعشية يوم رمضان علت صرختها (عتقوني غادي يقتلني) طالبة النجدة من كل هذا القهر الذي لازمها وأصبح يهدد أكثر سلامتها وصغارها ليكون تدخل الشرطة ناجعا رغم بطئه لتبعد عنها عنفا كان جاثما بثقله عليها ولتتنفس المساعدة الإجتماعية أخيرا الصعداء، فهي من كانت المستمعة المغيثة المعينة بل ملاذ نادية طيلة محنتها الثلاثية الأبعاد.

” الحكاية الثانية: ابنة الصدراء “

اعتاد الحارس الليلي وهو الجندي المتقاعد أن يعتدي على زوجته ام أبنائه الأربعة ويعرضها لكل أشكال العنف وأنواعه منذ زواجهما. دخلت الزوجة في حلقة مفرغة تبدأ برفضها الخضوع وتنتهي بالرجوع والتراجع عن أي إجراء أمام إصرار متتالي للأهل على الصلح. كان الجندي قد طبع مع هذا السلوك في عهد زوجته السابقة ليمارسه بكل احترافية على زوجته الثانية التي أوشكت على ان تكمل عقدها الرابع. هذه المرة سيرفع من سقف القهر ليعتلي الركح بدأت بضربة عصى وانتقل بعدها إلى ممارسة طقس الذبح من الوريد إلى الوريد أمام جمهور صغير من أبنائه الذين لم يعتادوا على رؤية هذا المشهد حتى أيام أعياد الأضحى ليسدل الستار بهروبه من مسرح الجريمة ولتهتز المدينة والدروب على وقع الخبر الفاجعة وانقسم الناس بين منددين وباحثين عن الأسباب وكأن العنف مقرون بسبب ما أو مبرر بشيء ما رغم انه لا شيء يبرر هذه البشاعة. بعد ساعات ليست بالكثيرة اعتقل الجاني الذي ترك جراحا غائرا في ذاكرة الصغار أكبرهم عمره تسع سنوات وصغيرهم ثلاث سنوات ليحضر اسم بنت كلميم في قائمة شهديات هذا الوطن ضحايا العنف ولنجدد صرخاتنا ومطالبنا بالحماية الواجبة واجتثاث العنف من جذوره حتى لا تتكرر المأساة، التي لم



نستطيع الحيلولة دون وقوعها بسبب عجز القانون 13.103 عن توفير شروط الحماية للنساء عبر اجراءات استباقية.

..... ” الشهادة الاولى: المستمعة س.ع.”

« في كل المواضيع التي تتناول قضايا العنف ضد النساء في مراكز الاستماع التابعة للجمعيات يتم تعيين محرك مهم لهذه العملية. لا أحد ممن يتحدثون عن قضايا العنف يعرف من هي المستمعة 55، ذلك الصندوق الأسود الذي تفرغ فيه النساء المعضات كل همومهن وآهاتهن وتفاصيل معاناتهن وجحيم يومياتهن.

تقول س.ع مستمعة باحدى مراكز شبكة الرابطة انجاد ضد عنف النوع. مارست عملي كمستمعة لسنوات عديدة، لكن تجربتي في الاستماع خلال فترة الحجر وحالة الطوارئ الصحية كانت مؤلمة ولكن محفزة لرفع التحدي، صرخات النساء كانت أكثر حدة من ذي قبل وأناتهن تدمي الفؤاد، كنت بالنسبة لهن المنقذة وطريق الخلاص، ذلك النور الذي ينبعث من بعيد وينير طريق نساء أنك العنف بجميع أشكاله أجسادهن الضعيفة، يستجدن بي ويطلبن مني المساعدة.

كنت أبذل كل ما في وسعي لإيجاد مأوى لهاته وكتابة شكاية لتلك والاتصال بالشرطة لأخرى تريد الرجوع الى بيت الزوجية ورابعة تطلب التنقل إلى حيث يوجد مسكن والديها هروبا من بطش الزوج وجبروته في ظل ظروف قاسية جدا واستثنائية وغير مألوفة. كنت أسارع الزمن لإيجاد حلول مناسبة لأغلبهن، ضغط الوقت، بطيء الإجراءات، كثرة المساطر الادارية وتعقيداتھا لدى بعض المؤسسات والإدارات، هواتف ثابتة ومدائمة لا تقي بالغرض ... معاناة مضاعفة بين جدران الحجر وحالة الطوارئ الصحية وهموم النساء ومعاناتهن كل ذلك تطلب مني مجهودا كبيرا لإنجاز عملي والمسؤولية الملقاة على عاتقي اتجاه النساء المعضات حيث أن الملف الواحد كان يستغرق أسبوعا كاملا لإتمامه اذ يتم الاتصال بالعديد من المتدخلين.

حياتي خلال فترة الحجر وحالة الطوارئ الصحية لم تعد ملكا لي بل أصبحت ملكا للناجيات من العنف، لم تعد لي فترة للراحة ولا وقت محدد



للنوم، حتى تحضير الأكل وتناوله أصبح يتم بشكل متقطع بسبب الرد على مكالمات بعض النساء المعنفات المحظوظات اللواتي توفرن على هاتف محمول أو اللواتي تمكن من الاتصال بعد خروج الزوج من البيت حيث كن يتوسلن ويستتجنن: (أرجوك أنقذيني سوف انتحر إن بقيت على هذا الحال ... وأخرى تقول أرجوك أريد مأوى لم أعد أتحمل العيش معه سوف يقتلني والله).

الحس الإنساني وإيماني بالقضية كان أقوى من رغبتني في الراحة، ما الراحة وهناك من لم تجد قطعة خبز حاف تطعمه لصغارها أو من لم تنعم ببضع لحظات تخلد فيها للنوم، المعاناة كثيرة لا يمكنني وصفها أو اختزالها في سطور فالشعور والإحساس لا يوصف مهما انتقينا الكلمات والعبارات المناسبة...»

” الحكاية الثالثة: نجوم “

محطات قطار العنف المقيت عديدة، قد تكون محطة نجاة او عاهة مستديمة أو الانتحار أو قتل لفلذات الأكباد . كانت نجوى إحدى النازلات من محطة قتل فلذات الأكباد كجثة حية وبوجه شارد وبعيون جفت من الدمع تروي قصتها الموحجة بعودة إلى الوراء قليلا قبل الفاجعة . كانت نجوى شابة طموحة تتمتع باستقلال مالي بمتجرها وسيارتها اختارت ان تحقق استقرارا عاطفيا وتتשא أسرة كقريناتها وتتجب أطفالا .

تزوجت وأنجبت ثلاثة أطفال أصغرهم سنتين وأكبرهم إحدى عشر سنة ولسوء حظها كانت قد ركبت قطار العنف اللعين، عنف مركب شل جزءا من نشاطها، كان يطالها بالضرب والسب والتحقير والإهانة من زوجها . في البدء اختارت عدم البوح والكتمان والظهور بصورة أخرى أمام الأهل والصدقات، فقد اعتادت إظهار الصورة المرتبة أمام الجميع بينما وجه حقيقي ينكشف داخل أسوار البيت حيث القهر والمذلة .

الكثير من الأسى والوجع استوطن قلب الشابة، تراكم حدا كبيرا لتبدأ في إمطة اللثام عنه مع القرينات من الأهل، اخواتها وخالتها بالبوح وإعلان شكواها من هذا الوضع وانتقلت إلى مستوى آخر بوضع شكاياتها بالعنف أمام الجهات المختصة في خطوات محتشمة لكن كان الخوف والتراجع أسياد



الموقف. كانت تتراجع نجوى وتتنازل وتدخل قبو المذلة من جديد زادتھا تهديدات الزوج المتتالية بالسفر رفقة الأبناء إلى الديار الأمريكية التي يحمل وهم جنسيتها زاد من صبيب هذا العنف وضع الحجر بسبب انتشار الوباء حيث استتجدت بخالتها يوما والتي اعتادت شكواھا واعتقدت انها كمثيلاھا السابقة ولم يكن بالحسبان أن نجوى بلغت من اليأس حدا قادھا إلى إنهاء حياة صغارھا الثلاث. ونجوى كباقي الاخريات تساؤل القانون 103-13 عن دوره كألية لمناهضة العنف وعن تدابير الحماية الازمة لوقاية النساء من العنف وأثاره الوخيمة عليهن وعلى أطفالهن .

“ الحكاية الرابعة: أم البنات ”

صوت شجي يخفي الكثير من الغصة والحزن ينبعث من هاتف وضع رهن طلبھا وطلب العديد من النساء للبولج وكشف ما طالهن من عنف في زمن الحجر. انه ليس صوت امرأة لم تلج الصف المدرسي أو لم تمتهن مهنة أو وظيفة بل هو لإطار في التدريس أستاذة سلك ثاني من التعليم الثانوي وكوتش للتربية الأسرية، لا غرابة فهو العنف للعين الذي يطال كل النساء.

شاءت أقدار وظروف الحجر التي فرضھا انتشار الوباء للعين ان تتيح لها فرصة الاقتراب أكثر لزوج خائن تخصص بل تفنن عبر سنوات زواجهما في ممارسة مختلف أشكال العنف والسب والاهانة والتحقير والاستغلال الاقتصادي والخيانة الزوجية التي أفاضت كأس المرارة بعد توصلھا برسالة من إحدى صديقاتھا التي كانت ضحية تحرش جنسي من زوجها عبر وسائل التواصل الاجتماعي. اختارت أم البنات ان تتفحص هاتفه لكشف خياناته لكن مصيرھا كسابق المرات عنف مركب تضمن أبشع عبارات السب والإهانة والتحقير لتختار البحث عن حلول لكل هذه المذلة. فبعد أن انفقت وأشرفت على تربية وتعليم ثلاث شابات أولى مهندسة وثانية طالبة في كلية الطب وثالثة تلميذة في العلوم الرياضية سنة أولى باكالوريا، لم تعد تقوى أم البنات أن تواصل مسار العنف، فقد حان وقت النزول من قطاره لتبحث عن إجابات لأسئلتھا المتدافعة عبر توصلھا مع المستمعة والمساعدة الاجتماعية بمنصة الإنصات والدعم النفسي التي سارعت إلى تقديم كل ما يلزم من استشارات قانونية وتوجيه وقبلهما استماع رزين لكل ذلك الوجد لتعبد لها طريق الخلاص.



“ الشهادة الثانية: المستمعة ن.م ”

«منذ اعلان الحجر وحالة الطوارئ الصحية وهاتفني يرين في كل الاوقات، السابعة صباحا وبعض الاحيان بعد منتصف الليل، طيلة أيام الأسبوع وحتى أيام السبت والاحد، نساء تستغثن طالبات النجدة اوالمساعدة، وفي الكثير من الأحيان كنت اتخلى عن الحيطه والحذر من الاصابة بوباء كورونا للعين، وانغمس في الإجراءات والاتصالات، وانتقل بمعية رجال الشرطة أوالدرك إلى منزل الضحية قصد ارجاعها الى بيت الزوجية أواسترجاع طفلها أوأغراضها، وأتوجه رفقة عائلة الضحية الى اقليم آخر قصد الوقوف على سير الإجراءات، أحيانا يفغرني شعور بالفخر لاني استطعت المساعدة في انقاذ امرأة من عنف مزدوج وارجاعها الى حضن عائلتها، أو تمكنت من إيجاد مأوى لسيدة رفقة طفلها كان من الممكن ان تعيش وضعية تشرد بسبب الوباء في ظل قلة مراكز الايواء أو تركزها على قتلها في البيضاء ونواحيها، و احيان اخرى اصاب بالغبن وبالهزيمة، وبقلة الحيلة حين اصطدم بجدار من الصمت، اقلها عدم الإجابة على الهاتف على مستوى المحاكم، والمؤسسات الإدارية التي لم تكلف نفسها عناء العمل بالمداومة، أصاب بالإحباط حين اتلقى اتصالا بالهمس مقرونا بالنحيب بعد منتصف الليل من امرأة تلجأ للجمعية طالبة مني انقاذها واعادتها الى عائلتها والا ستقدم على انتحار آخر بعد فشل الاول. أتحوّل حينها لمعالجة نفسية وأعد بأن الامور ستكون على ما يرام، احاول كسب الوقت، حتى تظهر خيوط الشمس وتبدأ الاتصالات المراتونية:

سيدي الطبيب النفساني ارجو المساعدة والاتصال بهذا الرقم، لانها لا تملك ثمن التعبه وتحتاج دعما نفسيا فوريا . سيدتي المحامية ارجوك هذه السيدة تحتاج لدعم قانوني، وتمر الساعات ويومي ينتهي اما بانتصار او باراء بغصة في القلب...»



” الحكاية الخامسة: نسرين// او انتحار “

كانت نسرين تعود كل مرة بكدمات وزرقة تعلق الجفون وقلب مكسور يحمل الكثير من القهر تصطبح صغيرها الى بيت أهلها الذي تشربت به أولى جرعات العنف والقهر، فأما الخمسينية سبقتها الى الوضع ذاته ليكون من اسباب قبولها بهذا الزواج وهي القاصر هروبا من جحيم العنف ببيت العائلة. لكن فوجئت بنقيض قصدها فصيب العنف أكبر بيت الزوجية. فقد كانت، ذات العقدين والنصف، فريسة زوج مسعور مدمن مخدرات كما ونوعيا عرضها لأشكال متعددة من العنف، الضرب والاهانية والتحقير. وكلما اختارت مهلة لاسترجاع بعض الانفاس في حضان أمها يكون مصيرها الإرجاع تقاديا لعريضة الزوج المدمن وليكون مصيرها كل مرة الإرجاع بعد صلح شكلي أيقنت يوما نسرين أن شكاياتها العديدة ستظل في الرفوف ولا تعرف مصيرا لتقرر مصيرها بإنهاء كل هذا المد والجزر وتختار الغياب عن رضيعها ذو ستة أشهر وصغير عمره سنتين ونصف. ماتت نسرين بعد غيبوبة وكانت قد عبرت مرة لامها المكلومة عن رغبتها في رمي صغيرها بأحد الأودية لكي لا يذوقا عذاب غيابها.

” الحكاية السادسة: صرخة “

صرخة استغاثة بالعائلة زمن الحجر «سيقتلني» تلك كانت عبارة استجد فدوى العشرينية من الفقيه بن صالح التي بسبب اعراف منطقتها البالية استبدلت مدرجات التعليم العالي بعد حصولها على شهادة البكالوريا ببيت زوجية موصد وبتحكم زوج متسلط وضع أول ليالي زواجهما قانونا داخليا يتضمن شروطا عديدة يلزمها الخضوع لها منها، عدم السؤال عن أسباب تأخره والاستجابة الفورية لرغباته بممارسات جنسية شاذة ولو لم ترضاهما أما ما له صلة بطلبات وحاجياتها ولوازمها الخاصة فلا سبيل لها إلا اخبار والديه. وكلما اشتكت فدوى لأهلها بكل هذا الغبن والمذلة تصد شكواها بضرورة صبرها فهي الوسيلة المثلى للحفاظ على عش الزوجية.

لكن ذات يوم من ايام الحجر ارتفعت وتيرة العنف، فلم يعد بمقدورها تحمله حيث تطور الى تهديد بالقتل، مما اصاب الشابة بالخوف والهلع لتستجد بأهلها فلا مجال لتهديتها هذه المرة فهي مسالة حياة او موت.



تفاجئ المساعدة الاجتماعية بالرابطة انجاد بطرق باب بيتها وهي التي لم تعدت ذلك في زمن الحجر حيث لا مجال لتبادل الزيارات. كان رجلان من عائلة فدوى يطلبان المساعدة لإنقاذها من تهديد بالقتل يطالها وتهديد اخر يلحقهما أيضا في أدني محاولة لزيارتها. ما كان إلا أن انطلقت اتصالات ماراطونية عبر المنصات الخاصة بالنيابة العامة والضابطة القضائية والمصالح الادارية حتى تتمكن من ترخيص لها للمغادرة والالتحاق بحضن عائلتها بجماعة اخرى وليتنفس الجميع الصعداء بعد يوم ساده التوتر والقلق والخوف.

فدوى تتوعد باستكمال مشوارها الدراسي معتبرة أنه مكانها الطبيعي بعد خلاصها وانتهاء مسطرة انفصالها.

..... “ الشهادة الثالثة: المستمعة ف.س ”

الاستماع أثناء فترة الحجر وحالة الطوارئ الصحية لم يكن بالهين، تعرضت لضغط كبير خصوصا وأنه تزامن مع خوف وقلق كبيرين من الوباء. الاستماع بشكل مباشر يجعلك أمام النساء وتعرفين وضعيتهن كما يمكن مراقبتهن عند الضرورة لكن الاستماع عن بعد كانت له عدة اكرهات، منها ما هو شخصي مرتبط بطول ساعات الاستماع لأنه يجب معرفة جميع الحثيات وإعطاء وقت أكبر للمتصلة قصد تخفيف بعض اثار العنف النفسي عليها. كما أن الاستماع في الغالب لا يكون في البداية لضحية نفسها بل لأسرتها أو أحد الأقارب.

التعامل مع بعض المؤسسات الرسمية لم يكن بالأمر اليسير لأن هناك من لا يستجيب والبعض الآخر يجد صعوبة في الإجابة وربما لتداخل المهام. ولعل أكثر ما أثر في هو الاستماع لإحدى الشابات التي كانت محتجزة من طرف زوجها وعائلته وتعرض لجميع انواع العنف والاعتصاب بشكل يومي مما دفع بها للتهديد بالانتحار ووضعتني في موقف صعب جدا لأنني كنت خائفة من ان تنفذ تهديدها قبل ان نستطيع مساعدتها.

دون أن ننسى ثقل المشاكل الاقتصادية المرتبطة بمن فقدن مورد رزقهن بسبب انتشار وباء كورونا الشيء الذي جعلنا نظرق مجموعة من الأبواب



حيث كان التنسيق مع بعض الأشخاص ممن رغبوا في تقديم يد المساعدة ومسؤولين كذلك بالمدينة، سواء تعلق الأمر بنساء متزوجات أو مطلقات أو أرامل وأيضا من يوجدن في وضعية هشاشة وتم إقصاؤهن وتهميشهن من قبل اغلب المتدخلين في مجال الدعم الاقتصادي خلال الجائحة. فهناك من لم تستطع الحصول على إذن بالخروج نظرا لأنها تنتمي إلى فئة لا يعترف المجتمع بها ومنهن من لم تجد ما تسد به رمقها، كما أن حالات الإصابة المرتفعة بكورونا التي عرفتها المدينة دبت في نفسنا الخوف الشديد من التقاط العدوى وتمريضها لأسرنا. لكن رغم كل شيء تحدينا واستطعنا تقديم الدعم الاقتصادي لما يزيد عن خمسين امرأة منهن من توجد في وضعية إعاقة حيث تمكنا من تقديم يد المساعدة حسب إمكانياتنا. ربما هذا هو الشيء الذي خفف من حدة الضغط الذي كنا نعيشه جراء الاستماع عن بعد لأنها تجربة ليست كمثيلاتها فالعنف كان مضاعفا والمعاناة أيضا.

” الحكاية السابعة: رشيدة “

تقوم رشيدة الناجية عدة مرات من عنف مركب بوقف إجراءات فضحه كلما تدخلت العائلة لتتنازل عن حقوقها التي تراكمت بعد سنوات زواجهما بمدينة برشيد. فبعد السب والتحقير والاهانة والضرب، تلقت رشيدة هذه المرة ضربة أسقطت اثنين من أسنانها، فلم تعد تقوى على الصمود. ولظروف الحجر بسبب انتشار الوباء، وخوفا على ابناءها من خطر الجائحة، اضطرت لكبت شكواها وعدم اللجوء الى المستشفى للحصول على شهادة طبية تكشف ما أصاب فمها من أذى.

الزوج اعتاد بعد كل وجبة عنف ان ينتقل الى بيت أمه ليرتاح ويتملص من مسؤولياته اتجاه البيت والأبناء ولتبقى هي المتحملة الوحيدة لكل الأعباء، لتجد رشيدة نفسها مكبلة وغير قادرة على فضح ما بها ولتختار منصة الإنصات والدعم لطلب الاستشارة وقبلها بوح وحكي وإنصات قادها إلى الكيفية المتاحة لوضع شكايتها عبر البريد الإلكتروني الخاص بمنصة النيابة العامة لصعوبة التنقل المباشر أثناء وضع الحجر.



” الحكاية الثامنة: وفاء “

لم تشفع كل سنوات العشرة والزواج التي دامت ما يزيد عن 15 سنة لوفاء ذات 39 سنة المنحدرة من مدينة الحسيمة والمقيمة بسلا هذه المرة رغم ظروف الحجر وما صاحبها من خطر على صحتها، اذ عمد زوجها المعتاد على اهانتها وتعنيفها ليختار شكلا آخر من الأذى وهو الطرد من بيت الزوجية وتجريدها من ابنها الصغير

هل تتخيلون معي كيف كان شعور وفاء وهي تتعرض للطرد من بيت الزوجية الذي لم يكن يوما بالأمن، بل كان مزيجا من الخوف والرغبة وكسر الكرامة في زمن الحجر. لا بيت لصديقة ولا لجارة سيكون مسموحا طرقه ولا رخصة تنقل تتيح فرصة لقاء الأهل هناك بعيدا بمدينة الحسيمة.

وفاء بين مطرقة عنف زوجي وسندان الجائحة لم يكن لها خيار إلا أن تستغيث بمنصات الرابطة إنجاد التي وضعت لهذا الغرض للبحث وطلب الدعم، وذاك ما كان حيث تمت مصاحبته إلى المصالح الإدارية للحصول على رخصة اللقاء بحضن عائلي يقبها شر الجائحتين في انتظار قرارها الخاص الذي قد يخلصها من هذا العنف.

” الشهادة الرابعة: المستمعة ل.م “

بدأت في ممارسة عملي كمستمعة منذ أربع سنوات. فرغم أنها مدة قصيرة كانت تجربة مفيدة ومهمة. خلال فترة الحجر وحالة الطوارئ الصحية خلصت إلى أن الاستماع عن بعد بالهاتف او الواتساب آلية جيدة للتواصل مع النساء ضحايا العنف والاستماع لمعانتهن و محاولة إيجاد حلول لهن وانقاذهن من هذا الواقع المريع الذي اتسم بتزايد العنف ضدهن بداية من الطرد من بيت الزوجية وارجاع الزوجة لنفس المكان الذي لا يوفر لها الحماية والأمان مروراً بتفشي الأمية في صفوف النساء في مجال القراءة والكتابة ناهيك عن كتابة وإرسال الشكاية بوسائل الكترونية إضافة إلى عدم استفادة بعض النساء المعنفات المعوزات من الدعم المؤقت و وصولا إلى عدم حصول البعض الاخر على رخصة التنقل للانتقال عند الأهل.



تطلب مني الاستماع خلال هذه الفترة الصعبة مجهودا مضاعفا وساعات عمل طويلة للاستماع لهذه وتلك ولإعادة الانصات في كل مرة أحست المعنفة أنها تحتاج للحديث والكلام عن معاناتها فتجدني مستعدة وصبورة للقيام بذلك، مما جعلني أحس أن حياتي في هذه الفترة ملك لهؤلاء النساء لتقديم الدعم لهن والتخفيف من معاناتهن وأحيانا تجدني أنا من تتصل بهن للاطمئنان والسؤال عليهن لدرجة أنهن يحسن بالسعادة والفرح والراحة والثقة بالنفس من خلال عبارات الشكر والامتنان التي تصدر منهن.

إن العمل في مجال الاستماع في وقت الحجر وحالة الطوارئ الصحية كان مرهقا وصعبا وتمثل هاته الصعوبة خاصة في بقاء المساطر والإجراءات القانونية رغم محاولات الاتصال بالمؤسسات المعنية.

أنا فخورة بعملتي الإنساني الذي يخدم القضية النسائية وخصوصا النساء اللواتي في حاجة ماسة للعدول والمساعدة.

” الحكاية التاسعة: حسناء “

عنف لازم حسناء التي يقارب سنها الثلاثة عقود منذ ولادة طفلها الأول ذو الست سنوات. والآن وابنها الثاني في الأحشاء لم يتبقى على خروجه إلا أربعة أشهر يتعرض رفقتها لكل أشكال الاهانة والضرب والتكيل من الزوج وأمه في محاولة بينة لإجهاضها، ليتوج كل ذلك العنف بالطرد من بيت الزوجية ويمارس كل أشكال السطو والقهر على جسد حسناء الشابة ويلقى به خارج أسوار البيت كشيء نفدت مدة صلاحيته مع التجريد التام من كل وثائقها الرسمية وأغراضها الشخصية، وقد كان لهذا الطرد في زمن الحجر وقعا أكبر وأخطر على صحتها وجنينها. تتصل حسناء بمنصة الإنصات والدعم النفسي ليخفف عليها وطأة هذا الظلم لتجد آذانا صاغية توجهها وترشدها لوضع شكاية لدى النيابة العامة قصد إنصافها وإرجاعها لبيت الزوجية حتى تقى نفسها من خطر الوباء وبالتفكير مليا في حلول أخرى لوضعها المأزوم.



II - ملاحظات وتوصيات فدرالية رابطة حقوق النساء وشبكة الرابطة إنجاد ضد عنف النوع:

إن تجربة الاستماع وتقديم الخدمات عن بعد ومرافقة عدد من عدد من النساء ضحايا العنف والناجيات منه، قد مكنت فدرالية رابطة حقوق النساء وشبكة مراكز الرابطة إنجاد ضد عنف النوع من تعرية جزء من واقع النساء خلال فترة الحجر الصحي، والوقوف على مختلف الجهودات والمبادرات الايجابية، سواء التي تم اتخاذها من قبلنا كجمعيات نسائية وشبكات ومراكز لتوفير خدمات الاستماع عن بعد ومرافقة النساء وتوجيههن قانونيا ودعمهن نفسيا والتضامن معهن ماديا ومعنويا، أو الإجراءات الهامة التي قامت بها بعض القطاعات والمؤسسات العمومية المختصة في المجال، ولاسيما التدابير التي اتخذتها رئاسة النيابة العامة فيما يخص الاستماع والتبليغ عبر الهواتف والعناوين الإلكترونية للنيابات العامة وتسهيل وتعزيز آليات التشكي وطنيا وكذلك جهويا ومحليا. وكذلك إعطائها لتوجيهات حازمة فيما يتعلق بضمان التكفل بالنساء ضحايا العنف ولوجهن للقضاء وتعميم منصات لتقديم الشكايات، والتجاوب السريع في تتبع ومعالجة بعض الحالات، إلى جانب توفير بعض الفضاءات للإيواء المؤقت من قبل القطاع الحكومي المختص.

ناهيك بشكل عام عن مختلف الاجراءات التي اتخذتها السلطة القضائية بأقطابها الثلاثة والتنسيق مع باقي الفاعلين في منظومة العدالة، وتجاوبها مع عدد من المطالب والملاحظات التي قدمها المجتمع المدني عموما والجمعيات النسائية على وجه الخصوص، والهادفة إلى تأمين استمرارية المرفق القضائي خلال فترة الطوارئ الصحية في تقديم خدماته، وتسهيل ولوج الفئات الهشة إلى العدالة للانصاف وعلى رأسها النساء والفتيات ضحايا العنف والناجيات منه.

وعلى الرغم من الآثار المهمة لهذه الجهودات والآليات في التخفيف من تداعيات العنف ضد النساء في هذه الظروف الصعبة، فإن فدرالية رابطة حقوق النساء تؤكد على ضرورة تعزيزها وضمان نجاعتها أمام استمرار وظهور إشكاليات ميدانية يرتبط جزء منها بتغرات في القانون وآليات التكفل



او بطريقة تطبيقه وتأويل مضامينه، وأخرى مرتبطة بوضع الحجر وحالة الطوارئ الصحية والتدابير التي يجب ان تلازمه.

رصد لأهم الملاحظات والإشكالات خلال فترة الحجر وحالة الطوارئ الصحية:

1) علم مستوء التبليغ والولوج إلى المعلومات للنساء المعنفات أو المهددات بالعنف:

يعتبر ضعف التبليغ عن العنف الممارس ضد النساء من بين الإشكالات في مجال مناهضة العنف التي ترصدها الفدرالية باستمرار، الشيء الذي وقفت عليه الأرقام الصادرة عن المندوبية السامية للتخطيط سنة 2019 حيث تبين وحتى في الظروف العادية من خلال البحث الذي أجرته المندوبية أنه «على إثر أشد حدث عنف جسدي/ أو جنسي تعرضت له المرأة خلال 12 شهرا الماضية، قامت 10,5% من ضحايا العنف (ما يقرب من 18% للعنف الجسدي وأقل من 3% للعنف الجنسي) بتقديم شكاية إلى الشرطة أو إلى سلطات مختصة أخرى مقابل 3% سنة 2009. ولا تتجاوز هذه النسبة 8% في حالة العنف الزوجي مقابل 11% في حالة العنف غير الزوجي.

وقد أعزت المندوبية السامية للتخطيط ذلك لعدة عوامل حيث «يعتبر حل النزاع عن طريق التسوية والتدخل الأسري والخوف من الإنتقام من طرف الجاني وكذا مشاعر الخجل أو الحرج، خاصة في حالات العنف الجنسي، من بين الأسباب الرئيسية التي تمنع الضحايا من تقديم شكاية إلى الجهات المختصة».

فإذا كان التبليغ عن العنف يصعب على النساء في الأوضاع العادية فما بالك خلال الأزمات كما وقع في فترة الحجر وحالة الطوارئ الصحية المرتبطة بجائحة كورونا، حيث سجلت فدرالية رابطة حقوق النساء عدة صعوبات وإشكالات واجهت النساء ضحايا العنف والناجيات منه ولعل من أبرزها:

- ضعف الولوج إلى المعلومة المتعلقة بوسائل التواصل والتبليغ عن العنف بسبب عدم تعميمها مبكرا وعدم تداولها في وسائل الإعلام السمعية



البصرية، وبسبب انتشار الأمية (الابجدية والرقمية) والفقير في أوساط النساء خصوصا في المجالات القروية والهامشية...

- قلة التوفر على الإمكانيات وعلى الوسائل اللوجستكية للتبليغ (البريد الإلكتروني، الأنترنت، الهاتف الذكي)؛
- تعثر التواصل في بعض الحالات عبر البوابات الإلكترونية وخطوط الهواتف الرسمية الموضوعة رهن إشارة النساء خاصة عندما يتعلق الأمر بهواتف ثابتة وفي أوقات المداومة؛
- عدم تحديد أية أماكن آمنة ومتاحة في الأحياء للتبليغ عن العنف كالصيدليات والبقالة و...؛
- صعوبة التنقل بين المدن وداخلها يطرح إشكال التحاق النساء ضحايا العنف بعائلاتهم، ورفض السلطات تسليم الإذن بالتنقل لهن رغم أن الإجراءات القانونية سارية المفعول أو مطالبتهن في بعض الأحيان بإحضار إذن الزوج للتنقل في خرق سافر للقانون والحقوق الإنسانية للنساء؛
- التخوف من نقل الوباء وعدم وجود بروتوكول صحي يقي ويحمي النساء ضحايا العنف الراغبات في التبليغ عن العنف؛
- التأخر في البث في الشكايات وفي تصريحات الضحايا بعد التبليغ.

2) علمه مستوئ ثغرات القانون 103 - 13 بشأن العنف ضد المرأة وتعثر تطبيق بعض مقتضياته الإيجابية:

شكل القانون 103.13 بشأن العنف ضد المرأة إطارا مفاهيميا جديدا للعنف ضد النساء، وجاء بمقتضيات زجرية جديدة جاهزة للتفعيل الفوري وجرم أفعالا جديدة كبعض أشكال التحرش الجنسي، السب والقذف والمساس بالحق في الصورة وفي الحياة الخاصة للأشخاص والتشهير بهم والطرد من بيت الزوجية أو الامتناع عن إرجاع الزوج (ة) المطرود (ة)، والإكراه وحدد أحكاما مسطرية جديدة تراعي خصوصية جرائم العنف ضد النساء. كما



خصص آليات للتكفل بالنساء ضحايا العنف، حيث تم فصلها عن خلايا الأطفال، ووضع لأول مرة إطارا قانونيا ينظم عمل الخلايا الموجودة على صعيد جميع المحاكم (المحاكم العادية الابتدائية ومحاكم الاستئناف)، كما وضع لجانا مشتركة بين القطاعات المتدخلة في المجال، مهمتها الإستقبال والإستماع والدعم والتوجيه والمرافقة للنساء المغمفات (المادة 10)، تحت إشراف النيابة العامة.

وفي إطار استمرار المرافعة يعد التقرير الحالي مناسبة للتذكير بالجوانب الإيجابية للقانون 103.13 بشأن العنف ضد المرأة ولإعادة طرح أهم الإشكالات والثغرات المرتبطة به، علما أن دخوله حيز التنفيذ قد تجاوز سنتين، وأن فترة الحجر والطوارئ الصحية قد شكلت تمرينا حقيقيا لمدى نجاعته وتفعيله، وفي هذا الإطار نجدد الإشارة الى مواقف الفدرالية ومؤخدها الأساسية عليه وتحديد كون القانون 103.13:

- أغفل أية ديباجة تحيل الى المقتضيات الدستورية المتعلقة بمناهضة كل أشكال التمييز المبنية على الجنس، خاصة مقدمة الدستور والفصل 19 الذي ينص على المساواة الكاملة بين النساء والرجال في كافة الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، والفصل 22 الذي يضمن السلامة الجسدية والمعنوية للأشخاص؛
- لم يستوعب كل المقومات المعيارية الشاملة المرتبطة بالوقاية والحماية والعقاب وجبر أضرار المغمفات والناجيات ولا يوفر الضمانات والإمكانات المادية والبنيات لإيوائهن وإعادة إدماجهن، وليس مبنيا على مقاربة النوع الاجتماعي ومقاربة الحقوق الإنسانية للنساء؛
- لم يعرف العنف ضد النساء باعتباره انتهاكا لحقوقهن الإنسانية وتمييزا ضدهن ومساسا بكرامتهن؛
- أسقط تعريف العنف القانوني في حين أن العديد من النساء يتم تعنيفهن باسم القانون سواء مع استمرار قوانين تمييزية تجاه النساء اوعدم تطبيق مقتضيات القانون بشكل يراعي مبدأ المساواة بين الجنسين المنصوص عليه دستوريا؛ كما سكت عن العنف الزوجي وعن مقاربة ومفاهيم جديدة لجريمة الاغتصاب؛



- ربط قيام العنف بضرورة ترتيبه ضررا جسديا، او نفسيا، او جنسيا، او اقتصاديا للمرأة، والحال انه ينبغي اعتباره (أي العنف) في حد ذاته مجرما دون ربطه بأية نتيجة للضرر؛
- يربط مقتضيات التجريم والعقاب بنص القانون الجنائي، رغم أن هذا الأخير لا يتضمن تصورا خاصا لمعالجة جرائم العنف القائم على النوع الاجتماعي واستناده على خلفية تقليدية وثقافة تمييزية متجاوزة؛
- لم يشر إلى أي مقتضا يلزم المحاكم بأن تأخذ بعين الاعتبار كافة أشكال الحجج في قضايا العنف الزوجي ويقر بأن شهادة الضحية أمام المحكمة يمكن أن تشكل عنصرا إثباتا كاف للحصول على حكم بالإدانة؛
- لم يتحدث على أي دعم مالي للضحايا، ولا يحدد بشكل واضح دور الحكومة في منح الدعم والخدمات لفائدة ضحايا العنف الزوجي، لاسيما توفير ملجأ والعلاج الطبي، والدعم النفسي، والاستشارة القانونية، والدعم الهاتفي الاستعجالي؛
- ضيق القانون على حق الجمعيات في الانتصاب كمطالب بالحق المدني بضرورة الحصول على صفة المنفعة العامة، وبأن تكون مهتمة بقضايا العنف ضد النساء، وبالحصول على إذن كتابي من الضحية؛
- قلص دور منظمات المجتمع المدني في اللجان الجهوية والمحلية للتكفل بالنساء ضحايا العنف وجعل عضويتها خاضعة لتقدير أعضاء هذه اللجان؛
- التدابير الحمائية الواردة في قانون 103.13 بشأن العنف ضد المرأة ورغم أهميتها وملحاحيتها التي تأكدت اثناء فترة الحجر وحالة الطوارئ الصحية ما تزال غير مفعلة على أرض الواقع، وتحتاج الى جهد إضافي للتحسيس والتعريف بها، كما أنها تطرح عدة أسئلة أمام الجهات المعنية بها، ومن بينها مثلا تدبير منع الاتصال بالضحية، اذ يبقى السؤال المطروح هو كيف يمكن تفعيل هذا التدبير حينما تطلبه الضحية. هل لا بد من انتظار تعديل قانون المسطرة الجنائية لتبني أسلوب



السوار الالكتروني، أم يمكن تفعيله بطرق أخرى؟ خاصة وأن القانون الجديد يحيل بدوره على عقوبات بديلة، لا وجود لها في قانون المسطرة الجنائية الحالي؟

• ينص على إصدار أوامر حصرية تمنع الشخص المتهم بالعنف من الاتصال بالضحية أو الاقتراب منها أو التواصل معها. غير أن هذه الأوامر لا يمكن إصدارها إلا في إطار المتابعات الجنائية، أو بعد إدانة الجاني. بالإضافة إلى ذلك، يمكن رفع هذه الأوامر في حالة تصالح الزوجين، وهذا من شأنه أن يضاعف من الضغط على النساء لكي تتنازل عن مثل هذه الإجراءات.

• أقر «إجراءات حمائية» أخرى «تتذر» الشخص بأن لا يمارس العنف أو التصرف في الممتلكات المتوفرة في بيت الزوجية؛ إلا أن القانون لا يحدد السلطة المؤهلة لإقرارها. وإن خرق الأوامر الحصرية أو «إجراءات الحماية» يعاقب عليه بعقوبات بالسجن أو بالغرامة.

• قيد سلطة النيابة العامة في المتابعة في بعض جرائم العنف ضد النساء بضرورة تقديم الضحايا والناجيات من العنف لشكايات؛

• لا يوفر المساعدة القانونية والقضائية بقوة القانون للنساء ضحايا العنف والتي ازدادت أهميتها مع جائحة كورونا وتفاقم ظروف الهشاشة الاقتصادية والاجتماعية في صفوف النساء؛

• سكت القانون على مسؤولية الدولية في ضمان الرعاية الواجبة للنساء ضحايا العنف والناجيات منه؛

• لا يوكل القانون 103-13 مسؤولية ملموسة للشرطة، ولوكلاء الملك ولباقي المسؤولين والقضاة المكلفين بتطبيق القوانين المتعلقة بقضايا العنف الزوجي؛



3) علم مستوى الإيواء وتفعيل الحماية القانونية والتنسيق بين مكونات التكفل بضحايا العنف والناجيات منه:

- ضعف التفاعل والتنسيق في بعض الحالات والمناطق بين مكونات التكفل بضحايا العنف على مستوى الخلايا المؤسساتية والتأخر أحيانا في الأبحاث وفي تتبع الشكايات من قبل بعض عناصر الضابطة القضائية (الشرطة، الدرك) مما يحدث خللا كبيرا على مستوى سلسلة التكفل بضحايا العنف وإمكانية معاودة الاعتداءات واتخاذها مستويات أكثر حدة وخطورة؛
- اختلاف وتفاوت في التعاطي الحازم لمعالجة قضايا العنف ضد النساء والتكفل بهن من منطقة لأخرى وبين المؤسسات وداخل نفس المؤسسة، نتيجة بعض العقليات وضعف التكوين وغياب مقاربة النوع والحقوق الإنسانية للنساء؛
- اختلاف في طريقة تنزيل بعض القرارات وإخضاعها للتأويل «الفردي» و«المزاجي» الذي لا يراعي مقاربة النوع الاجتماعي والمساواة بين الجنسين وحظر التمييز، من صور ذلك أن مدونة الأسرة ومنذ 2004 ألغت فكرة القوامة ورئاسة الزوج للأسرة، وجعلتها تحت الرعاية المشتركة للزوجين، لكن خلال فترة الطوارئ الصحية صدرت بعض القرارات التي أعادت إحياء مفهوم رئاسة الزوج للأسرة، بشكل يضرب عمق مبدأ المساواة بين الجنسين كمبدأ دستوري، سواء فيما يتعلق بالحصول على سندات التنقل أو الاستفادة من الدعم، وهو ما شكل عنفا قانونيا؛
- التأخر أو عدم إتخاذ الإجراءات والتدابير الكفيلة لحماية النساء ضحايا العنف ضمانا لسلامتهن الجسدية والنفسية؛ من ضمنها البحث رغم ظروف الحجر وحالة الطوارئ الصحية في إمكانية ابعاد المعتدين خصوصا في الحالات الخطيرة...
- غياب خلايا التكفل بالنساء والأطفال ضحايا العنف في بعض مناطق المغرب، خاصة في المجال القروي مما يطرح اشكالية عدم تبني البعد



الترابي والمجالي فيما يتعلق بقضايا مناهضة العنف المبني على النوع الاجتماعي؛

• استمرار معالجة المسؤولين على هذه الخلايا والعاملين على قضايا العنف مع أخرى مما يطرح إشكالية التخصص، إضافة الى نقص في التكوين والتكوين المستمر في مجال العنف المبني على النوع الاجتماعي وضعف الإمكانيات المادية والبشرية المرصودة؛

• على مستوى وحدات التكفل بالنساء والأطفال ضحايا العنف بالمؤسسات الاستشفائية التابعة لوزارة الصحة وضعف تفعيل دفتر التحملات الخاص بالوزارة عموما، مع ملاحظة تدني شروط استقبال واستماع ملائمة للحاجيات الخاصة للنساء ضحايا ناجيات من العنف وحالات لانعدام الخدمات الطبية للضحايا والناجيات من العنف في عدة مناطق، خاصة بالمناطق الهامشية والقروية؛

• ضعف شديد في توفر خدمات الايواء مع فوارق جوهية وترابية كبيرة طرحت عدة مشاكل مرتبطة بتقل الضحايا للمراكز المتوفرة خلال فترة الحجر والطوارئ الصحية؛ مما أرغم بعض الحالات من النساء على البقاء تحت رحمة المعنفين؛

• لا يتعلق الأمر بإحداث فضاءات متعددة الوظائف جديدة، بل تم الاقتصار على «إعادة تدوير» مؤسسات قائمة وتابعة للتعاون الوطني، خاصة «مراكز التربية والتكوين» التي قد لا تراعي الشروط المعيارية الدولية الخاصة بالايواء المتخصص في مجال العنف القائم على النوع الاجتماعي؛

• تم فتح أبواب عدد من الفضاءات رغم عدم إتمام التجهيزات الضرورية واقتادها للموارد البشرية المؤهلة والمتخصصة؛

• تطرح هذه الفضاءات مشكلة ضمان ميزانية قارة وكافية لتسييرها وتزويدها بالموارد البشرية المؤهلة، بالإضافة الى تحديد طريقة تديرها .



4) علمه مستوء العمل القضائي فيه سياق الأزمة الصحية:

- أدى قرار تعليق العمل بالمحاكم بتاريخ 16/03/2020، باستثناء قضايا المعتقلين وقضايا الأحداث والتحقيق، والقضاء الاستعجالي، فضلا عن قرار ضبط عملية ولوج المرتفقين للمحاكم إلا عند الضرورة القصوى، دون تحديد مفهومها، إلى تآزيم وضعية العديد من النساء اللواتي وجدن أنفسهن عاجزات عن الوصول الى العدالة قصد الحصول على حقوقهن وحقوق أبنائهن المتعلقة بالنفقة والسكن والنسب والحضانة، والتماس اجراء الصلح في النزاعات العائلية، بما فيها قضايا الطلاق والتطليق، كما أن توقف البت في القضايا الاجتماعية ونزاعات الشغل أثرت سلبا على وضعية العديد من الفئات الهشة خاصة النساء والفتيات العاملات اللواتي تعرضن للطرد التعسفي؛
- ضعف التحسيس بخدمات التقاضي عن بعد، وصعوبة الولوج اليها خاصة بالنسبة للنساء في وضعية صعبة اللواتي لا يتوفرن على هواتف ذكية، أو لا يتوفرن على رصيد للمكالمات أو للانترنت، أو يتواجدن في مناطق لا توجد فيها تغطية كافية لشبكة الانترنت والاتصال، فضلا عن استحضار عائق الأمية، واغفال هذه الخدمة لحق الناطقين باللغة الأمازيغية في التماس العدالة باللغة التي يفهمونها، وفي هذا السياق تتمن الفدرالية مبادرة فريدة قامت بها بعض الخلايا المحلية للتكفل بالنساء ضحايا العنف بنشر وصلات اشهارية سمعية بصرية باللغة الأمازيغية للتعريف بخدماتها خلال فترة الطوارئ، كنموذج للمحكمة الابتدائية بتركيست؛
- وجود عدة صعوبات واجهت النساء في الاستفادة من خدمات صندوق التكافل العائلي بسبب توقف العمل بالمحاكم، وعدم توفير امكانية لمعالجة هذه الملفات عن بعد، وغياب التواصل والتحسيس باستمرار هذه الخدمة رغم الحجر وحالة الطوارئ الصحية؛
- وجود عدة عراقيل واجهت المتقاضين عموما والفئات الهشة وعلى رأسها النساء في الاستفادة من المساعدة القضائية نظرا لتوقف غالبية



مكاتب المساعدة القضائية في المحاكم عن العمل، وعن عقد الاجتماعات الدورية المقررة، وضعف التحسيس بإمكانية معالجة هذه الملفات عن بعد، وصعوبة حصول النساء على الوثائق المؤيدة لطلبات الاستفادة من الصندوق بسبب القيود المفروضة على التنقل خلال حالة الطوارئ الصحية، وهو ما ساهم في ضعف حصول النساء الناجيات من العنف أساساً من حقهن في المساعدة القانونية والقضائية والانتصاف تبعاً لذلك لجبر الضرر اللاحق بهن.





التوصيات:

انطلاقا من كل ما سبق ذكره، وتقاديا لتفاقم أكبر وأخطر للعنف ضد النساء في الأحوال العادية وكذا خلال الأزمات، فإن الفدرالية وشبكة مراكز الرابطة إنجاد ضد عنف النوع تجدد دعواتها للقطاعات المختصة حكوميا ومؤسساتيا لتحمل مسؤولياتها في مجال الحماية والرعاية الواجبة واستخلاص الدروس من الجائحة، واعتبار التوصيات التالية المنبثقة عن اشتغال ميداني شاق ومنهك لمراكز الاستماع والجمعيات النسائية:

1. اعتماد المقاربة الحقوقية ومقاربة النوع في التعاطي مع قضايا التمييز والعنف المبني على النوع واعتباره انتهاكا للحقوق الانسانية للنساء وذلك في إطار الوفاء بالتزامات المغرب الدولية في مجال إقرار الحقوق الانسانية للنساء مع التأكيد على التزام الدولة بتفعيل مبدأ «بذل العناية الواجبة» من أجل محاربة العنف ضد النساء؛
2. بلورة استراتيجية وطنية مندمجة ومتعددة الأبعاد لمناهضة العنف القائم على النوع الاجتماعي وفق رؤية تسعى الى بناء مجتمع آمن وخال من العنف يضمن الحماية للنساء ويوفر لهن الخدمات الأساسية بجودة عالية. كما ينبغي تحديد هدف استراتيجي عام يتمثل في القضاء على كافة أشكال العنف ضد النساء والفتيات، مع ضرورة إشراك المجتمع المدني في بلورة وتنزيل وتتبع الإستراتيجية الوطنية لمحاربة العنف؛

3. ضرورة إدماج محاربة العنف القائم على النوع الاجتماعي ضمن البرامج والمخططات التنموية للجماعات الترابية (الجهات والجماعات المحلية)، مع إحداث بنية الإستقبال وتوجيه ومواكبة النساء ضحايا العنف بالجماعات الترابية وتفعيل دورها في بناء سلسلة خدمات منسقة ومتاحة في كل المجال الترابي بالتعاون مع كل الفاعلين المحليين (الشياك الوحيد المتعدد الخدمات والتخصصات)؛



4. اعتماد إطار مأكرواقتصادي مساعد يعطي الأولوية للمجهودات الحكومية في المجال الاجتماعي، خاصة في مجال تمويل الاستراتيجية الوطنية لمحاربة العنف ضد النساء، ويساهم في تقليص مظاهر الهشاشة والفقير والأمية؛ ويوفر الإمكانيات المادية والبشرية لحماية مختلف الشرائح والفئات النسائية من العنف وتلبية الحاجيات الخاصة للنساء القرويات والأمازيغيات مع تقديم الخدمات الضرورية لهن؛

5. العمل على تعزيز التمكين الاقتصادي للنساء ضحايا العنف والهشاشة الاقتصادية والاجتماعية وتفعيل دور الجماعات الترابية في ذلك من خلال بلورة برامج تهدف إلى التقليص من الفقر في صفوف النساء بتسيق مع باقي الفاعلين في المجال؛

6. العمل على الرفع من الوعي المجتمعي بمخاطر وتداعيات العنف والتمييز اتجاه النساء وذلك عبر تعزيز دور الإعلام في مناهضة العنف والتمييز ضد النساء؛

7. التحرك العاجل لوقف ظاهرة قتل النساء كصورة من صور العنف القائم على أساس النوع، واهتمام الجهاز الاحصائي برصد هذه الظاهرة والتحسيس بخطورتها واتخاذ السبل الكفيلة بوقفها.

8. التسريع بمواصلة ورش الاصلاحات التشريعية اللازمة لتكريس مبدأ المساواة بين الجنسين وحظر التمييز في كافة القوانين وعلى رأسها القانون الجنائي وقانون المسطرة الجنائية ومدونة الأسرة وقانون الحالة المدنية، وقرار قانون شامل لمناهضة العنف ضد النساء يستجيب للمعايير الدولية ذات الصلة، وبالأخص دليل الأمم المتحدة حول التشريعات المتعلقة بالعنف ضد المرأة، لأن القانون 13-103 يظل قاصرا عن حماية النساء وهذا يتبين جليا من خلال خلاصات البحث الذي قامت به المندوبية السامية للتخطيط حيث أنه «من بين الأشخاص على علم بهذا القانون، 45% من النساء و 31% من



الرجال يعتبرون أنه غير كاف لضمان حماية النساء من العنف» وهو ما يتطلب تجويده ليشمل مقومات ومعايير الوقاية والحماية وعدم الإفلات من العقاب وجبر الأضرار وإدماج الضحايا؛

9. أن لا ترتكب الحكومة ولا الإدارات التابعة لها أو ممثليها أعمال عنف ضد النساء بأي شكل من الأشكال، وأن تضمن عدم ارتكاب ذلك، بما في ذلك اتخاذ التدابير العقابية أو التأديبية ضد جميع مرتكبي هذه الاعتداءات ومعاقبتهم أيا كانوا. وأن يكون لها دور فاعل وقوي في الحد من الظاهرة في أفق القضاء عليها وأن تضمن أعمال المساواة عن كل حوادث العنف، وتتخذ خطوات فاعلة ومؤثرة للقضاء على جميع التجاوزات المؤسساتية والمجتمعية التي تعزز العنف أو تبرره أو تتغاضى عنه؛

10. التعريف أكثر بمقتضيات القوانين المرتبطة بمناهضة العنف ضد النساء ولاسيما القانون 13-103 الذي مازالت مقتضياته غير معروفة لدى المواطنين والمواطنات. حيث أظهرت النتائج الأولية للبحث الذي قامت به المندوبية السامية للتخطيط أنه «أكثر من نصف النساء والرجال ليسوا على علم بوجود القانون 13-103 المتعلق بالحماية من العنف ضد المرأة، حيث يؤكد أكثر من 58% من النساء و 57% من الرجال جهلهم بوجود هذا القانون. وترتفع هذه النسب في الوسط القروي (70% من النساء و 69% من الرجال) وبين النساء والرجال بدون مستوى تعليمي (71% و 74% على التوالي). ولا يوجد أي فارق، من حيث المعرفة بهذا القانون، بين النساء اللواتي سبق لهن التعرض للعنف واللواتي لم يسبق لهن ذلك».

11. تفعيل القانون 13-103 وتوفير الإمكانيات المادية والبشرية الرهينة بحسن تطبيقه (توفير مراكز الايواء، مراكز علاج المعتدين والدعم النفسي للضحايا....)، والعمل على ضمان تفعيل مبدأ عدم الإفلات من العقاب؛



12. اعتماد تدابير إبعاد المعتنفين عن الضحايا بشكل تلقائي من قبل النيابة العامة وإبقاء النساء وأطفالهن في بيت الزوجية والعمل على تطبيق كل تدابير الحماية التي جاء بها القانون 103-13؛

13. تعزيز التنسيق بين مكونات سلسلة التكفل بالنساء ضحايا العنف والخلايا المحلية والجهوية واللجان المكلفة بموجب القانون 103/13 بمناهضة العنف ضد النساء ومع خلايا التكفل بضحايا العنف وناجيات منه التابعة للامن الوطني والدرك الملكي والصحة ومراكز الاستقبال والإيواء، وإنشاء الشباك الوحيد المتعدد الخدمات والتخصصات لمتابعة القضايا المدنية والجزرية بما يضمن التنسيق وعدم الإفلات من العقاب ويوفر الحماية والدعم النفسي والمعالجة الطبية والإيواء والمساعدة الاجتماعية للنساء الضحايا والناجيات من عنف النوع؛

14. توسيع مهام خلايا التكفل بالنساء ضحايا العنف على مستوى النيابة العامة لتشمل خدمات الاستشارة والمساعدة القضائية التلقائية دون حاجة لطلبها من طرف المنييات بالامر... وخلق خلايا لليقظة على مستوى اللجن الجهوية لمناهضة العنف ضد النساء تضمن تعزيز التنسيق بين القطاعات المتخصصة ومع المراكز والجمعيات المتتبعة لوضعية العنف ضد النساء ووضع آليات خاصة لذلك خلال فترة الأزمات؛

15. تعزيز دور جمعيات المجتمع المدني العاملة في مجال مناهضة العنف ضد النساء وتشجيع عمل المنظمات النسائية الحقوقية ودعمها وتوفير الوسائل المناسبة للتعاون ما بينها وما بين المؤسسات الحكومية والتنسيق معها وإعطاءها الحق في التصيب كطرف مدني إلى جانب ضحايا العنف والناجيات منه؛

16. الرفع من كفاءة العاملين والعاملات في حقل القضاء وفي المهن القانونية والعدالة الجنائية ونظام الصحة والضابطة القضائية



لتلبية احتياجات النساء وضمان حقوقهن، وذلك عن طريق التكوين وغيره من برامج تقوية القدرات وتطويرها، مع توفير الموارد البشرية والتجهيزات اللازمة والبنى التحتية للممارسة العمل بنجاحة؛

17. العمل على إقامة نظام معلوماتي شامل عن النساء الضحايا، بالتعاون ما بين المندوبية السامية للتخطيط والمنظمات الوطنية ذات الصلة مع ضمان إتاحة المعلومات المتحصلة من جمع البيانات وتحليلها وتوير الرأي العام بها وضمان العمل بها مع الحفاظ على سرية هوية النساء احتراماً لحقوقهن وعدم إلحاق الضرر بهن؛

18. التسريع بحل معضلة مراكز الإيواء المتخصصة وذات طابع القرب، مع العمل على أحداث فضاءات متعددة الوظائف في مختلف الجهات والاقاليم والجماعات. واعتماد مقاربة للتكفل تستجيب للمعايير الحقوقية الدولية في مجال التكفل بضححايا العنف والناجيات منه؛

19. العمل على توفير وحدات التكفل بالنساء والأطفال ضحايا العنف بالمؤسسات الاستشفائية وتعميم وجودها على مجموع التراب الوطني، خاصة بالمجال القروي والمدن الصغيرة؛

20. تفعيل دور مراكز العلاجات الأولية في مجال محاربة العنف ضد النساء وتوفير شروط استقبال واستماع وتوجيه ملائمة داخل هذه الوحدات ودعمها بالموارد المادية والبشرية الضرورية؛

21. ضمان وجود طبيب/ة متفرغ للإشراف على وحدة التكفل، بالإضافة الى طبيب/ة نفسي/ة مع العمل على تكوين وتحسيس الأطباء والعاملين/ات في مجال العنف ضد النساء والنوع الاجتماعي؛

22. العمل على ضمان مجانية شهادة الطب الشرعي والفحوصات والعلاجات الطبية بالنسبة للنساء اللواتي يعانين من الفقر والهشاشة؛



◀ توصيات مرتبطة بالحالة الطوارئ الصحية والأزمات:

23. وضع مقارنة جديدة وآليات أنسب وأسهل لتمكين النساء من التبليغ عن العنف بما فيها أرقام مجانية ومن خلال فضاءات وأماكن آمنة ومتاحة في الأحياء خلال الأزمات؛

24. وضع تدابير خاصة لتسهيل وتسريع حصول النساء ضحايا العنف اوالمهددات به وأفراد من أسرهن على رخص التنقل في الطوارئ الصحية من مدينة إلى أخرى وداخلها، ضمانا لسلامتهن وحماية لهن وللأطفال من العنف؛

25. العمل على وضع بروتوكول خاص بالنساء ضحايا العنف للوقاية وضمن سلامتهن عند التنقل والإيواء قصد الحد من انتشار فيروس كوفيد 19 مع توفير وسائل التعقيم والنظافة بمراكز استقبالهن وايوائهن خلال الطوارئ الصحية

26. اعتماد استعجالية البت والحزم في التعاطي مع القضايا والدعاوي العمومية المرتبطة بالعنف الذي يطال النساء باعتبار الأثار الوخيمة للعنف على الضحايا والاطفال وكافة المجتمع؛

27. معالجة العنف الزوجي بشكل جريء باعتبار أن ظروف الحجر والطوارئ الصحية كشفت بشكل جلي حجمه وحدته وخطورته مع إعطاء التعريفات القانونية والإجراءات الخاصة بذلك؛

28. استثمار الإشكالات البارزة خلال فترة الحجر والطوارئ الصحية في مجال العنف ضد النساء في تجويد التشريعات وملاءمة السياسات والاستراتيجيات والآليات في مجال القضاء على العنف ضد النساء؛

29. ضرورة عقد اجتماعات طارئة ودورية للجان المحلية واللجان الجهوية الخاصة بالتكفل بالنساء ضحايا العنف قصد إعداد خطط عمل طارئة لتدبير مرحلة ما بعد رفع حالة الطوارئ الصحية، بشكل يسمح بتقييم الحصيلة والمنجزات، ورصد الإكراهات والمعيقات،



واقترح الحلول المناسبة لها بشكل تشاركي وفي حدود صلاحيات وإمكانيات كل قطاع، مع التأكيد على ضرورة اشراك جمعيات المجتمع المدني والجمعيات النسائية المشتغلة في المجال لضمان مسار تكفل ناجح وناجح بالنساء ضحايا العنف؛

30. دعوة السلطات المختصة إلى الإهتمام بالتواصل وابلإغ المتقاضيات والمتقاضيين بلغة يفهمونها وبشكل مبسط يكفل الحق في الولوج الى القضاء خاصة بالنسبة للفئات الهشة والنساء والفتيات خلال فترة الطوارئ الصحية ما تستدعيه من إجراءات قد تحد من وولوج المتقاضيات والمتقاضيين لمرفق العدالة؛

31. دعوة رئاسة النيابة العامة إلى تفعيل دور مكاتب المساعدة القضائية بالمحاكم، من خلال الإسراع بوتيرة عقد اجتماعاتها للبحث في الطلبات العالقة والجديدة، وتفعيل منح المساعدة المؤقتة في انتظار اجراء الأبحاث الإدارية اللازمة، حتى تتمكن الفئات الهشة من ممارسة حقها في اللجوء الى العدالة، رغم الصعوبات التي تواجهها في الحصول على الوثائق اللازمة؛

32. توفير أوسع وسريع لخدمات الإيواء المؤسساتي والمتخصص في مجال ايواء النساء والفتيات ضحايا العنف والناجيات منه مع تسهيل تنقلهن في ظروف الحجر والطوارئ الصحية الى هذه المراكز، وتكثيف شروط الوقاية والسلامة الصحية في ظل انتشار الوباء.



III - بعض دروس تجربة الاستماع عن بعد خلال أزمة كورونا

تنفيذا للخطة الشاملة لعمل فدرالية رابطة حقوق النساء في الجانب المتعلق بإطلاق وإنجاح تجربة الاستماع عن بعد استجابة لحاجيات النساء والفتيات ضحايا العنف والناجيات منه، جندت شبكة الرابطة إنجاز ضد عنف النوع اثني عشر مستمعة ومساعدة اجتماعية لدعم النساء ومواكبتهن عبر نشر أرقام الهواتف الخاصة بهن على منصة عملت الفدرالية وشبكة انجاد على نشرها وتوزيعها عبر مواقع التواصل الاجتماعي وكذا لدى بعض المواقع الصحفية.

ولاعتبارات متعلقة بظروف الحجر وحالة الطوارئ الصحية فان هذا الطاقم الخاص بالاستماع كان رهن إشارة النساء بشكل مستمر ويومي حتى ايام السبت والاحد وذلك محاولة منا للاستجابة لطلبات النساء اللواتي ربما قد لا تسنح لهن الفرصة للاتصال مرة ثانية لظروف تواجدهن مع المعنف بشكل مستمر.

بالإضافة للمستمعات والمساعدات الإجتماعيات، فقد انخرط في الاستماع وتتبع ملفات النساء والتنسيق مع المؤسسات العمومية وباقي الفاعلين في مجال مناهضة العنف ضد النساء الطاقم الإداري للفدرالية ولشبكة مراكز الرابطة إنجاز والمسؤولات بهما، خاصة فيما يتعلق بتوفير الايواء للنساء بالتنسيق مع مصالح وزارة التنمية الاجتماعية والتضامن والأسرة والمساواة وكذا المديريات الجهوية والإقليمية للتعاون الوطني والتنسيق مع خلايا التكفل بالنساء على مستوى النيابات العامة وكذا مصالح الشرطة والدرك.

كما عمدت الفدرالية بعمية شبكة الرابطة انجاد ضد عنف النوع إلى وضع منصتين رهن إشارة النساء والفتيات ضحايا العنف والناجيات منه:

الأولى للدعم النفسي عبر أخصائيات وأخصائيات في علم النفس والتنمية الذاتية بلغ عددهم ثمانية من أجل الإنصات والدعم النفسي والمصاحبة الذاتية والتخفيف من آثار العنف والمعاناة الملازمة له، وقد قدموا



وقدمن خدماتهم بشكل تطوعي والتزموا والتزمن طيلة هاته الفترة بمساعدة النساء ودعمهن عبر جدول زمني محدد سلفا وبتسيق مع المستمعات اللواتي لعبن حلقة الوصل بين النساء وهؤلاء الاخصائيات والاختصاصيين.

والثانية للمساعدة القانونية عبر شبكة المحاميات والمحامون التابعة لفدرالية رابطة حقوق النساء والذين بلغ عددهم 10 محامية ومحامي تجندوا لتقديم الاستشارة والمساعدة القانونية للنساء بل وتبنوا ملفات العديد من النساء عبر مصاحبتهم خلال الإجراءات او حتى كتابة الشكايات نيابة عنهن.

ولكي تتمكن الشبكة من تقديم خدماتها لعدد أكبر من النساء خلال هاته الفترة، فقد عملت عبر طاقمها الخاص بالاستماع لايجاد سبل اخرى للتعريف بمنصة الاستماع عن بعد لدى النساء حيث تم اللجوء الى التعريف بالمنصة لدى مختلف الفاعلين المؤسسيين والمدنيين على المستوى الجهوي والمحلي بما فيها الخلايا المحلية والجهوية الخاصة بالتكفل بالنساء ضحايا العنف. كما اعتمدت الجمعية على بعض التسجيلات الصوتية باللغة العربية والامازيغية تعرف بمنصة الاستماع عن بعد تم تقاسمها مع المجموعات النسائية التي تشتغل معها الفدرالية سواء عبر برنامج تعليم الكبار او من خلال برامج التمكين الاقتصادي، كما تم تقاسم هاته التسجيلات مع باقي الجمعيات والتعاونيات الصديقة للفيدرالية.

واعتمدت الشبكة على وسائل اخرى للتعريف بخدمات الاستماع عن بعد عن طريق الصاق اعلانات خاصة بالاستماع عن بعد لدى بعض المتاجر الموجودة في محيط مراكز شبكة الرابطة انجاد، كما اعتمدت بعض المراكز على اعوان السلطة (المقدمين) على اعتبار انهم يمكنهم التواصل مع النساء وباقي المواطنين داخل الاحياء وبالتالي يمكنهم تزويد النساء المحتاجات للمساعدة بارقام هواتف المستمعات.

وتجدر الاشارة ان تجربة الاستماع عن بعد تبقى من بين التجارب المهمة خلال هاته الفترة العصبية التي مكنت العديد من النساء والفتيات ضحايا العنف والناجيات منه من الوصول للمساعدة والتبليغ عن العنف والحد من معاناة ربما دامت لعدة ايام بشكل مستمر لهن وفي العديد من



الأحيان لأطفالهن. وقد عرفت هذه التجربة عدة نجاحات وواجهتها العديد من التحديات والإكراهات ككل التجارب الإنسانية.

1. النجاحات :

- تجربة جديدة في التعامل مع ضحايا العنف والناجيات منه وكذا ملفاتها مع محاولة تقديم جميع الخدمات الممكنة عبر التنسيق والتواصل مع مختلف المتدخلين عن بعد؛
- السرعة في التعاطي مع مشكل العنف ضد النساء والفتيات خلال الحجر وحالة الطوارئ الصحية بحيث كانت الفدرالية من الجمعيات الأولى التي وضعت رهن اشارتهن منصات للاستماع والدعم النفسي والقانوني عن بعد؛
- الانخراط التطوعي والالتزام المهني من قبل المحاميات والمحامين والأخصائيات والأخصائيين النفسانيين في دعم ومساعدة النساء والفتيات ضحايا العنف والناجيات منه؛
- التمكن من مساعدة ودعم عدد مهم من النساء كانت سلامتهن الجسدية مهددة بفعل العنف الممارس عليهن وهن في أمس الحاجة للمساعدة .

2. التحديات والمعوقات:

- عبء الاستماع بدون وقت محدد بسبب ظروف الحجر وحالة الطوارئ الصحية التي تفرض تلبية نداء المتصلات في وقت معين ربما هو الوقت المناسب الوحيد لضحية العنف لكي تتصل؛
- الاستماع خلال الحجر وحالة الطوارئ الصحية مرهق للمستمعات والمساعدات الاجتماعيات لأنه يتزامن والضغط النفسي بسبب الحجر الذي تعانين منه؛



- الاحساس بعدم القدرة على المساعدة في بعض الحالات المستعصية رغم كل ما يتم تقديمه من مساعدة وكل آليات التنسيق التي يتم اللجوء لها لتوفير الخدمات للنساء وضمان التكفل بهن؛
- الاحساس بالإحباط في بعض الاحيان الناتج عن صعوبة حالات العنف الواردة وعدم القدرة على المساعدة نظرا لظروف الحجر وحالة الطوارئ الصحية الذي جعل المستمعات والمساعدات الاجتماعيات يعشن ضغطا نفسيا إثر بشكل كبير عليهن.



IV – الملحقات :



COVID-19
CORONAVIRUS



COVID-19
CORONAVIRUS

تقرير العنف ضد النساء خلال فترة الحجر الصحي وحالة الطوارئ الصحية

1 - مراسلات وبيانات ترافعية خلال الحجر وحالة الطوارئ الصحية

10
OCTOBER

تصريح بمناسبة اليوم الوطني للمرأة

فدرالية رابطة حقوق النساء
Fédération des Ligues des Droits des Femmes



FLDF

DOTÉ DU STATUT CONSULTATIF AUPRÈS DE
L'ECOSOC DE L'ONU



الفدرالية تطالب بجعل الجائحة فرصة لإصلاح جوهرى وعميق للأوضاع النسائية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ولإقرار المساواة والمناصفة في كل المؤسسات والمستويات الانتخابية

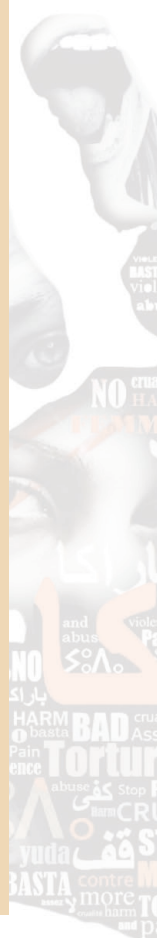
نخلد ذكرى اليوم الوطني للمرأة المغربية (10 أكتوبر) الذي يورخ لقفزة نوعية في مسار تعزيز المكتسبات الحقوقية النسائية، إثر صدور مدونة الأسرة سنة 2004 بمقتضيات جديدة تؤسس للمساواة المدنية والأسرية وتخفف نسبيا بعض قيود الوصاية الأسرية والمجتمعية المفروضة على النساء، كما فتحت من ناحية أخرى آفاقا أمام توقيع ومشاركة أوسع للنساء في إدارة الشأن العام السياسي والاقتصادي والاجتماعي والوظيفي والعلمي...، والمساهمة المجتمعية والاقتصادية في نماء وازدهار البلاد. وصولا كذلك إلى اعتماد الدستور المغربي للمساواة في الحقوق بين النساء والرجال وللمناصفة والتتصيص على آليات لإحقاقها، والتي مع الأسف لازالت تنتظر إرادة سياسية للحكومة ولقطاعاتها ولمختلف الأطراف أجزابا ونقابات ومؤسسات تشريعية واقتصادية واجتماعية لأجل إقرارها فعليا وقانونيا.

وبعد مرور 16 سنة على تطبيق مدونة الأسرة، تبينت عدد من الثغرات والإشكالات المرتبطة باستمرار تكريس عدد من بنودها للتمييز ضد النساء والمساس بكرامتهن وحقوقهن الإنسانية، وترسيخ للوضع الدوني لهن داخل الأسرة والمجتمع، وهو ما يدعو كما تطالب بها فدرالية رابطة حقوق النساء منذ سنة 2016 إلى ضرورة مراجعة شاملة لمدونة الأسرة وتغيير عدد من مقتضياتها بما فيها نظام الميراث، وذلك حتى تتماشى مع المستجدات الواقعية والأدوار العصرية للنساء وتتلاءم مع الدستور والاتفاقيات الدولية للحقوق الإنسانية للنساء وحقوق الطفل، وبما يضمن الإنصاف والعدالة والمساواة.

ويحل اليوم الوطني للمرأة هذه السنة في ظل ظروف استثنائية بسبب جائحة كوفيد 19، التي وضعت الحكومة والقطاعات الصحية والاقتصادية والاجتماعية امام محك عسير، وجعلت النساء اللواتي يشكلن نصف المجتمع، يتبوأن بكل شجاعة وتفان أدوارهن ويتواجدن في الصفوف الأمامية للمساهمة في مقاومة الوباء، سواء في القطاعين الطبي حيث يشكلن (57%) وشبه الطبي (66%) وفي الوظائف الاجتماعية المختلفة (64%) ناهيك عن ادوارهن العالية في المجالات الأمنية والتعليمية والإنتاجية والأسرية والجموعية المختلفة كمساهمات في تدبير ومقاومة الجائحة وأثارها...



اتحاد الجمعيات النسائية المغربية
والجمعية المغربية لحقوق النساء





- وبالنظر إلى مؤشرات واقعية وإحصائية، ضمنها تراجع النشاط الاقتصادي للنساء الذي لا يتعدى 22.2%، وبطالة النساء التي تصل إلى 14%، والفوارق في الأجور 17% وغيرها... فإن آثار الجائحة عمقت معاناة النساء بطريقة غير متناسبة بسبب تداعياتها وبسبب التمييز القائم أصلا. من خلال ارتفاع معدل الفقر والهشاشة لديهن وفقدان الدخل أو تراجعهم وفقدان العمل وازدياد مخاطر الشغل والبطالة علما أن النساء يشتغلن أساسا في القطاعات الأكثر عرضة للأزمة، سواء في القطاع غير المهيكل... أو في القطاعات الإنتاجية والصناعية والسياحية والفندقة والمناولة والنسيج الذي عرف تسريحات كبيرة بسبب الجائحة، ناهيك عن القطاع الفلاحي الذي تتعدم فيه أصلا شروط شغلية لائقة خصوصا في المجال القروي، وعن تضرر أكبر لعدد من المقاولات النسائية الصغرى والمتوسطة والتعاونيات...
- ومن ناحية أخرى فقد سجلت فوارق أخرى على مستوى تعرض صحة النساء لمزيد من التدهور سواء بسبب الجائحة أو مخلفاتها... حيث أنه استنادا إلى دراسة المنوبية السامية للتخطيط "من بين جميع الأسر التي ترأسها نساء ويعاني أحد أفرادها من أمراض عابرة، لم يحصل قرابة 47.5% على الخدمات الصحية مقارنة بـ 37.9% من الأسر التي يرأسها رجال"، كما أن 34% من الأسر المعنية بالصحة الإنجابية لم تحصل على الخدمات الصحية أثناء الحجر. إضافة إلى تعرض النساء والرجال للآثار النفسية لكوفيد-19 "بشكل مختلف"، مسجلا أن ربات الأسر أكثر تأثرا بالاضطرابات النفسية المرتبطة بتلك الأزمة من نظرائهن الرجال.
- كما تشهد الأوضاع التعليمية للنساء والفتيات تراجعا بسبب استمرار وضعف تكافؤ الفرص خصوصا بالنسبة للأسر الفقيرة التي لا تتوفر على الإمكانيات والموارد لتوفير وسائل التعليم عن بعد، ونتيجة الفوارق القائمة ما بين الجنسين وما بين المجالين الحضري والقروي.
- وبخصوص العنف ضد النساء فقد سجلت فدرالية رابطة حقوق النساء ارتفاع وثيرته ونسبه وخطورة الأفعال خلال فترة الحجر الصحي كما رصدت عدد من الإشكالات القانونية والعملية والقضائية وفي التكفل بالمعنفات وإيوائهن وتوفير بروتوكول صحي خاص.
- وفي ظل كل ذلك وبالرغم من المجهودات والتدابير المتخذة على محدوديتها وعدم استدامتها، فقد برزت بشكل جلي الحاجة إلى دور ومسؤولية الدولة في توفير الحماية الاجتماعية والاقتصادية والصحية والتقاعد، والسلامة من المخاطر للنساء العاملات في مختلف مواقعهن، في المجالين الحضري والقروي تحديدا، وفي القضاء على العنف والتمييز عموما...





إن دروس الجائحة التي لازالت تفرز، وسياق الحوار حول النموذج التنموي وحول الانتخابات المقبلة تقتضي تعبئة شاملة تقدم مصلحة البلاد وتتطلب برامج سياسية حقيقية تستوعب مؤشرات الازمة وتطرح البدائل الواقعية لها، وتجعل قضايا حقوق النساء والمساواة والمناصفة الألفية والعمودية في صلب السياسات والبرامج والتدابير المؤسساتية والقانونية والهندسة الانتخابية، إلى جانب استعجالية:

- ملائمة وإعادة تكييف جذري للسياسات العمومية الاجتماعية والاقتصادية والمالية والضريبية بشكل تشاركي للقضاء على مظاهر التمييز والعنف ضد النساء مع اعطاء الاولوية القصوى للقضاء عليها والتطبيق الفعلي للمساواة والمناصفة والعدالة الاجتماعية والمجالية والحكامة الجيدة.
- استيعاب النموذج التنموي لمتطلبات وآليات تحقيق المساواة بين الجنسين ووضع حد للفوارق الاجتماعية عموما وبين الرجال والنساء في مجال الشغل والرعاية الاجتماعية والصحية والحماية من المخاطر والسلامة في مجال الشغل والتقاعد، وفي مجال الصحة والتعليم والاقتصاد الأخضر والرقمي...
- اعتماد المناصفة العمودية والافقية في مختلف مستويات المنظومة الانتخابية وعملياتها، وفي هياكل وأجهزة كل المؤسسات التشريعية والاجتماعية والوظيفية والحزبية والنقابية والجمعية المتعددة...
- توفير الرعاية الواجبة للدولة للقضاء على العنف ضد النساء وتفعيل مقتضيات القانون 103-13 بشأن العنف ضد النساء وتفعيل مقتضياته المتعلقة بالحماية والوقاية من العنف مع توفير الآليات والميزانيات الكفيلة بذلك في أفق إقرار قانون إطار شامل لمناهضة العنف ضد النساء ينهل من المعايير الدولية في مجال مناهضة العنف والمتمثلة في الوقاية، الحماية، التجريم والزجر، وجبر ضرر الضحايا.
- مراجعة شاملة لمدونة الأسرة وإخراج منظومة جنائية عصرية تتلاءم مع الدستور والمواثيق الدولية لحقوق النساء.

المكتب الفيدرالي

الرباط في 9 أكتوبر 2020

Bloc DW N° 26,

Avenue EL Massira, Lakwass C.Y.M Rabat

Tél : 05 37 29 35 95/ GSM : 06 61

20 98 99 / Fax : 0537 29 36 07 / E-mail : federation_lddf@live.fr



فدرالية رابطة حقوق النساء
+οΗΞΛΞΟοΗΞ+ | %C%IIIΞ | ΣЖОHο | +C4°O+
Fédération des Ligues des Droits Des Femmes

الرباط في 14 يوليوز 2020

إلى السيد المحترم محمد عبد التباوي
رئيس النيابة العامة

الموضوع: تسهيل ولوج النساء ضحايا العنف والناجيات منه إلى المساعدة القضائية عقب استئناف العمل بالمحاكم.

تحية طيبة وبعد،

تتابع فدرالية رابطة حقوق النساء باهتمام كبير المجهودات التي تقوم بها رئاسة النيابة العامة في مجال مناهضة العنف ضد النساء والفتيات، وتفاعلها مع مطالب وتوصيات منظمات المجتمع المدني عموما، والجمعيات النسائية على وجه الخصوص. ولعل آخر تجليات هاته الجهود اصداركم للدورية عدد 20 بتاريخ 30 أبريل 2020 بشأن قضايا العنف ضد النساء خلال فترة الحجر الصحي، والتي اقرت في جانب منها مجموعة من التدابير المستعجلة لحماية النساء ضحايا العنف والناجيات منه. والدورية عدد 23 بتاريخ 02 يونيو 2020 حول تدابير العمل بعد رفع حالة الطوارئ الصحية. واذا تسجل فدرالية رابطة حقوق النساء اهمية مختلف التدابير المتخذة لاستئناف العمل بمحاكم المملكة بعد قرار التعليق الذي اتخذ في إطار الاجراءات الاحترازية للحيلولة دون نقشي وباء كوفيد 19. والان وبعد الاستئناف التدريجي للعمل فان المحاكم سوف تكون في مواجهة اعداد كبيرة للقضايا المتركمة عن فترة الحجر الصحي، بالإضافة الى تلك التي سجلت أو سيتم تسجيلها بالمحاكم خلال الأيام المقبلة وخاصة منها قضايا العنف ضد النساء والفتيات بكل اشكاله وتجلياته (عنف جسدي، قضايا النفقة والتطويق...).

ولكل الاعتبارات السالفة الذكر فان الفدرالية تلتزم منكم السيد الرئيس، اتخاذ الاجراءات الكفيلة بتسهيل ولوج النساء في وضعية صعبة الى المساعدة القضائية، مع الاعلان عن هذه الاجراءات بمختلف الوسائل الممكنة والمتاحة حتى تصل المعلومة للفئات المعنية. وتلتزم منكم ايضا السيد الرئيس اعطاء توجيهاتكم لرؤساء ورنسات اللجن الجهوية والمحلية الخاصة بمناهضة العنف ضد النساء بمحاكم الاستئناف والمحاكم الابتدائية قصد اعطاء تعليماتهم بتوجيه النساء ضحايا العنف للاستفادة من مساطر المساعدة القضائية مع تسهيل الاجراءات الادارية المعمول بها في هذا الباب والبيث السريع بشأنها لضمان ولوج أيسر للنساء والفتيات ضحايا العنف والناجيات منه لمرفق العدالة وتمكينهن من الحق في الدفاع كضمانة من ضمانات المحاكمة العادلة.

وتقبلوا السيد الرئيس فائق عبارات التقدير والاحترام.

عن المكتب الفيدرالي
الرئيسة : لطيفة بوشوي

Bloc DW N° 26, Avenue EL Massira, Lakwass C.Y.M Rabat

Tel : 0 537 29 35 95 / GSM : 06 61 20 98 99 / Fax : 037 29 36 07 / E-mail : federation.lddf@live.fr /lddf_rabat2005@yahoo.fr



فدرالية رابطة حقوق النساء +٠HΞΛΞO٥MΞ+ | ⚘⚘⚘⚘⚘ | Ξ⊙H٥ | +C٢٥O+ Fédération des Ligues des Droits Des Femmes

الرباط في 14 ماي 2020

إلى السيد محمد عبد النبوي
رئيس النيابة العامة

الموضوع: نناشدكم التدخل العاجل لدى الجهات المختصة من أجل حصول النساء ضحايا العنف علي رخص التنقل للاتحاق بعائلاتهم.

تحية طيبة وبعد،

في إطار عملية الرصد والتتبع خلال فترة الحجر الصحي والتي تقوم بها فدرالية رابطة حقوق النساء لحالات العنف ضد النساء، وذلك انطلاقا من خدمات الاستماع والدعم النفسي والمساعدة القانونية التي عملت على توفيرها لهن عن بعد في هذه الفترة العصيبة؛ التي جانب التنسيق والتعاون مع مختلف الفاعلين الحكوميين والمدنيين في هذا المجال لتوفير الايواء والتكفل بالنساء ضحايا العنف وضمان امنهن وحمايتهن.

وبالموازاة مع تتبع المساعدات الاجتماعيات والمستمعات لعدد مهم من حالات العنف ضد النساء خلال هاته الفترة، فقد تم رصد عدد من الاشكالات التي تواجه الضحايا او المهددات بالعنف وتعمق معاناتهن؛ من ضمنها عدم قدرة بعض النساء على الحصول على رخصة التنقل للاتحاق بعائلاتهم فرارا من العنف الزوجي المتكرر والمستمر... وهناك عدة حالات بمختلف مناطق المغرب [المحمدية، الجديدة، الناظور، وجدة، العرائش...] وهي كلها لنساء يستغثن من أجل إيجاد طريقة لمغادرة المعنف وللجوء لحماية العائلة، وأنتم تعلمون اهمية العائلة في مساندة وموازرة ضحايا العنف خصوصا في هذه الظروف.

كما رت علينا شكايات من قبل اسر لبعض النساء الضحايا تطلب التدخل لتمكينهم من رخص التنقل من اجل مراقبة بناتهن التي بيت العائلة، ضمنها على سبيل المثال لا الحصر حالة عائلة من مدينة القنيطرة تتأدد مسانعتها من اجل التمكن من التنقل الى نواحي مدينة الناظور واحضار ابنتهم التي تعاني من العنف الزوجي الجسدي والجنسي هي ورضيعتها ذات الثلاثة أشهر...

وبناء على ما سبق، ومساهمة منكم ومن مختلف القطاعات الحكومية والمؤسسات المعنية في مواجهة العنف ضد النساء والحد من بعض اشاره؛ فإننا نناشدكم السيد الرئيس التدخل العاجل لدى الجهات المختصة لإعطاء التوجيهات اللازمة على المستوى الوطني والمجالي لأجل تسهيل وتسريع حصول النساء ضحايا العنف او المهددات به وافراد من أسرهن على رخص التنقل من مدينة إلى أخرى وادخالها، ضمانا لسلامتهن وحماية لهن وللأطفالهن من العنف.

وفي انتظار تدخلكم تفضلوا بقبول عبارات مشاعرنا الصديقة.

عن المكتب الفدرالي
الرئيسة: لطيفة بوشوي

Bloc DW N° 26, Avenue EL Massira, Lakwass C.Y.M Rabat

Tel : 0 537 29 35 95 / GSM : 06 61 20 98 99 / Fax : 037 29 36 07 / E-mail : federation_ddd@live.fr / ddf_rabat2005@yahoo.fr



فدرالية رابطة حقوق النساء
+٠٥٣٤٨٤٤٠٠٨٤٢ | ٨٤٤٨٨٨٨٤ | ٤٣٥٣٥٣٥٣ | +٢٢٠٥٠٠+
Fédération des Ligues des Droits Des Femmes



الرباط في 14 ماي 2020

إلى السيدة جميلة المصلي
وزيرة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة

الموضوع: طلب التدخل العاجل لدى الجهات المختصة من أجل حصول النساء ضحايا العنف على رخص التنقل للاتحاق بعائلاتهن.

تحية طيبة وبعد،

في إطار عملية الرصد والتتبع خلال فترة الحجر الصحي والتي تقوم بها فدرالية رابطة حقوق النساء لحالات العنف ضد النساء، وذلك انطلاقا من خدمات الاستماع والدعم النفسي والمساعدة القانونية التي عملت على توفيرها لهن عن بعد في هذه الفترة العصيبة؛ التي جانب التنسيق والتعاون مع مختلف الفاعلين الحكوميين والمدنيين في هذا المجال لتوفير الإيواء والتكفل بالنساء ضحايا العنف وضمان أمنهن وحمايتهن.

وبالموازاة مع تتبع المساعدات الاجتماعية والمستعمعات لعدد مهم من حالات العنف ضد النساء خلال هذه الفترة، فقد تم رصد عدد من الإشكالات التي تواجه الضحايا أو المهددات بالعنف وتعمق معاناتهن؛ من ضمنها عدم قدرة بعض النساء على الحصول على رخصة التنقل للاتحاق بعائلاتهن فرارا من العنف الزوجي المتكرر والمستمر. وهناك عدة حالات بمختلف مناطق المغرب [المحمدية، الجديدة، الناظور، وجدة، العرائش...] وهي كلها لنساء يستغثن من أجل إيجاد طريقة لمغادرة المنصف واللجوء لحماية العائلة، وأنتم تعلمون أهمية العائلة في مساندة وموازرة ضحايا العنف خصوصا في هذه الظروف.

كما ورت علينا شكايات من قبل أسر لبعض النساء الضحايا تطلب التدخل لتمكينهن من رخص التنقل من أجل مراقبة بناتهن التي بيت العائلة، ضمنها على سبيل المثال لا الحصر حالة عائلة من مدينة القنيطرة تناشد مساعدتها من أجل التمكن من التنقل إلى نواحي مدينة الناظور واحضار ابنتهن التي تعاني من العنف الزوجي الجسدي والجنسي هي ورضيعتها ذات الثلاثة أشهر...

وبناء على ما سبق، ومساهمة منكم ومن مختلف القطاعات الحكومية والمؤسسات المعنية في مواجهة العنف ضد النساء والحد من بعض آثاره؛ فإبنا نطلب منكم السيدة الوزيرة التدخل العاجل لدى الجهات المختصة لإعطاء التوجيهات اللازمة على المستوى الوطني والمجالي لأجل تسهيل وتسريع حصول النساء ضحايا العنف أو المهددات به وافراد من أسرهن على رخص التنقل من مدينة إلى أخرى وداخلها، وضمان سلامتهن وحماية لهن ولأطفالهن من العنف.

وفي انتظار تدخلكم تفضلوا بقبول عبارات مشاعرنا الصدفية.

عن المكتب الفدرالي

الرئيسة: لطيفة بوشوي



الرباط في 12 ابريل 2020

إلى

السيدة رئيسة اللجنة الجهوية للتكفل بالنساء ضحايا العنف

على مستوى محكمة الاستئناف بالرباط

الموضوع: مائدة لتعزيز التنسيق واتخاذ اجراءات مستعجلة ومبسطة لحماية النساء من العنف خلال الحجر الصحي.

تحية طيبة وبعد،

السيدة الرئيسة، كما تعلمون تعيش البشرية جمعاء ومعها الشعب المغربي ظروف عصبية جراء نقشي جائحة فيروس كرونة المستجد. وتماشيا مع هذه الظرفية فقد اعتمدت شبكتي الرابطة إنجاد ضد عنف النوع ونساء متضامانات مند تاريخ 16 مارس 2020 العمل عن بعد وتعميم هواتف الاستماع والاستشارة القانونية والدعم النفسي.

وبناء على تتبع المساعدات الاجتماعية والمستعمعات لعدد مهم من حالات العنف ضد النساء والوقوف على اشكالات تواجه الضحايا والمهيدات من ضمنها صعوبة التبليغ عن العنف مع غياب اجراءات امنة سهلة وفعالة لذلك، وصعوبة التنقل والإيواء داخل وبين المناطق وعدم توفر بروتوكول صحي خاص للتأكد من سلامة الحالات التي تتطلب تنقلا من الاصابة من فيروس كوفيد 19 والحد من انتشاره يعد الإيواء. ناهيك عن قلة المراكز وعدم جاهزيتها وتخصيصها تحديدا في ايواء النساء ضحايا العنف الى غير ذلك من الاكراهات الاقتصادية والاجتماعية والقانونية الناتجة عن توقف العمل في المحاكم.

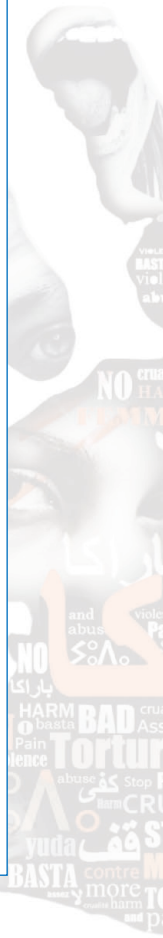
وكما تعلمون السيدة الرئيسة، فان النساء في هذا الوضع المستجد يحتجن أكثر من أي وقت مضى إلى توفير خدمات وتبسيط المساطر وتسهيل الولوج اليها مما يجعلنا نناشدكم ونطلب منكم ما يلي:

- خلق خلية لليقظة على مستوى اللجنة الجهوية لمناهضة العنف ضد النساء تضمن تعزيز التنسيق بين القطاعات المتخصصة ومع المراكز والجمعيات المتتبعية لوضعية العنف ضد النساء ووضع الليات خاصة لذلك خلال فترة الحجر الصحي؛
- تبسيط اجراءات التبليغ وتعزيز اجراءات الحماية لنساء وتوفير الإيواء بصفة مستعجلة عند الضرورة؛
- العمل على وضع بروتوكول خاص بالنساء المعفنات للوقاية وضمان سلامتهن عند التنقل والإيواء قصد الحد من انتشار فيروس كوفيد 19 مع توفير وسائل التعقيم والنظافة بمراكز استقبالهن وايوانهن خلال الحجر الصحي.

وإذ لنا الثقة الكاملة في تفاعلكم الإيجابي وتعاونكم في هذه الظروف الصعبة تفضلوا بقبول عبارات مشاعرنا الصادقة.

الجمعيات الموقعة:

1





- جمعية ازهار نسائية
- جمعية الإشعاع النسائي للتنمية
- مركز حقوق الناس بمسيسي قاسم
- مركز حقوق الناس / المغرب
- جمعية محاربة الاجهاض السري
- الجمعية المغربية لحقوق الانسان
- جمعية شباب الغذ
- جمعية أمي للرعاية الاجتماعية
- جمعية المرأة البحرارية للتنمية
- جمعية اضاءات صاعدة
- جمعية نعمة
- جمعية رفاق المستقبل
- الفضاء الجمعي
- جمعية افاق للتنمية والتضامن بوقنادل سلا
- جمعية الامل لربات البيوت تمارة
- جمعية دار الامان لدعم المرأة تمارة
- تعاونية النقاشة سلا
- جمعية صوت المرأة الامازيغية
- جمعية افق التواصل للثقافة والتنمية الاجتماعية بسلا
- جمعية الامل للتنمية والتضامن
- جمعية الازدهار والتنمية للنهوض بالمرأة والطفل سلا
- جمعية المحامين الشباب بالخميسات
- جمعية الامل المنصور للتضامن والتنمية الرباط



فدرالية رابطة حقوق النساء
+o.HΞΛΞo.HΞ+ | %C%IIIΞ | ΣЖO.Ho | +C4oO+
Fédération des Ligues de Droits Des Femmes



شبكة نساء متضامات
جهة مراكش اسفي

مراكش بتاريخ: 2020/05/07

إلى السيد رئيس اللجنة الجهوية للتكفل بالنساء ضحايا العنف، مراكش - آسفي

الموضوع: مناقشة لتعزيز التنسيق واتخاذ إجراءات مستعجلة ومبسطة لحماية النساء من العنف خلال الحجر الصحي.

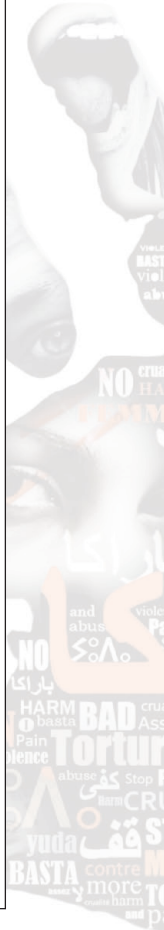
سلام تام بوجود مولانا الإمام

ويعد،

السيد الرئيس، كما تعلمون تعيش البثنية جمعاء ومعها الشعب المغربي ظروف عصيبة جراء تفشي جائحة فيروس كورونا المستجد، وتماميا مع هذه الظرفية فقد اعتمدت الجمعيات المكونة لشبكة نساء متضامات: فدرالية رابطة حقوق النساء بمراكش - آسفي، جمعية الأمان للمرأة والطفل، جمعية الفضاء النسوي - أيت أوربر، جمعية الخير - الصويرة، جمعية البسمة لتنمية المرأة والطفل، جمعية النواة للمرأة والطفل، جمعية دعم المركب الاجتماعي - ابنتامة، جمعية الوادي الأخضر، جمعية شمس للتنمية، وجمعية تنظيم الأسرة. يوم 16 مارس 2020 العمل عن بعد وتعميم هواتف الاستماع والاستشارة القانونية والدعم النفسي.

وبناء على تتبع المساعدات الاجتماعية والمستعمعات لعدد مهم من حالات العنف ضد النساء توقفتا على مجموعة من المشاكل التي تواجه الضحايا أو المهددات تمثلت في: صعوبة التبليغ عن العنف، وغياب إجراءات أمنة سهلة وفعالة، وصعوبة التنقل والإيواء داخل وبين المناطق، وعدم توفر بروتوكول صحي خاص للتأكد من سلامة النساء المعفقات من الإصابة بفيروس كوفيد 19 في حالة التنقل للإيواء، وقلة المراكز وعدم جاهزيتها وتخصصها في ما هو مرتبط بإيواء النساء ضحايا العنف، والاكراهات الاقتصادية والاجتماعية والقانونية الناتجة عن توقف العمل في المحاكم.

وكم تعلمون السيد الرئيس، فإن النساء في هذا الوضع المستجد يحتجن أكثر من أي وقت مضى إلى توفير خدمات وتبسيط المساطر وتسهيل الولوج إليها، حيث نلتمس من سيادتكم الموقرة الآتي ذكره:





- خلق خلية لليقظة على مستوى اللجنة الجهوية لمناهضة العنف ضد النساء تضمن تعزيز التنسيق بين القطاعات المتخصصة ومع المراكز والجمعيات المتتبعة لوضعية العنف ضد النساء ووضع آليات خاصة لذلك خلال فترة الحجر الصحي؛
 - تبسيط إجراءات التبليغ وتعزيز إجراءات الحماية للنساء وتوفير الإيواء بصفة مستعجلة عند الضرورة؛
 - العمل على وضع بروتوكول خاص بالنساء المعنفات للوقاية وضمان سلامتهن عند التنقل والإيواء قصد الحد من انتشار فيروس كوفيد 19، مع توفير وسائل التعقيم والنظافة بمراكز استقبالهن وإيوائهن خلال الحجر الصحي؛
- وإذ لنا الثقة الكاملة في تفاعلكم الإيجابي وتعاونكم في هذه الظرفية الاستثنائية، تفضلوا سيدي الرئيس أسمى عبارات التقدير والاحترام.

عن المكتب الجهوي
فدرالية رابطة حقوق النساء
Fédération des ligues
Des droits des femmes
Région Marrakech-S



فدرالية رابطة حقوق النساء
+oHΞΛΞoHΞ+ | %C%HHΞ | ΣΧΟΗo | +CΨoO+
Fédération des Ligues de Droits Des Femmes



ورزازات : في 06ماي 2020

الى السيد : رئيس اللجنة الجهوية للتكفل بالنساء ضحايا العنف على مستوى محكمة الاستئناف بورزازات

الموضوع: مناشدة لتعزيز التنسيق واتخاذ إجراءات مستعجلة وبمبسطة لحماية النساء من العنف خلال الحجر الصحي.

تحية طيبة وبعد،

السيد الرئيس، كما تعلمون تعيش البشرية جمعاء ومعها الشعب المغربي ظروف عصبية جراء تفشي جائحة فيروس كرونة المستجد. وتماشيا مع هذه الظرفية فقد اعتمدت شبكتي الرابطة انقاذ ضد عنف النوع و نساء متضامنيات مند تاريخ 16 مارس 2020 العمل عن بعد وتعميم هواتف الاستماع والاستشارة القانونية والدعم النفسي.

وبناء على تتبع المساعدات الاجتماعية والمستعمعات لعدد مهم من حالات العنف ضد النساء والوقوف على اشكالات تواجه الضحايا او المهددات، من ضمنها صعوبة التبليغ عن العنف مع غياب اجراءات امنة سهلة و فعالة لذلك، وصعوبة التنقل والإيواء داخل وبين المناطق وعدم توفر بروتوكول صحي خاص للتأكد من سلامة الحالات التي تتطلب تنقلا، من الاصابة من فيروس كوفيد 19 والحد من انتشاره بعد الايواء. ناهيك عن قلة المراكز وعدم جاهزيتها وتخصصها تحديدا في ايواء النساء ضحايا العنف الى غير ذلك من الاكراهات الاقتصادية والاجتماعية والقانونية الناتجة عن توقف العمل في المحاكم.

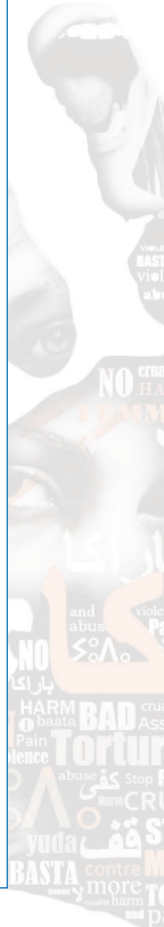
وكما تعلمون السيد الرئيس، فان النساء في هذا الوضع المستجد يحتجن أكثر من أي وقت مضى الى توفير خدمات وتبسيط المساطر وتسهيل الولوج اليها مما يجعلنا نناشدكم ونطلب منكم ما يلي:

-خلق خلية لليقظة على مستوى اللجنة الجهوية لمناهضة العنف ضد النساء تضمن تعزيز التنسيق بين القطاعات المتخصصة ومع المراكز والجمعيات المتتبعة لوضعية العنف ضد النساء ووضعايات خاصة لذلك خلال فترة الحجر الصحي؛

- تبسيط اجراءات التبليغ وتعزيز اجراءات الحماية لنساء وتوفير الإيواء بصفة مستعجلة عند الضرورة ؛

-العمل على وضع بروتوكول خاص بالنساء المعنفات للوقاية وضمان سلامتهن عند التنقل والإيواء قصد الحد من انتشار فيروس كوفيد 19 مع توفير وسائل التعقيم والنظافة بمراكز استقبالهن وايوانهن خلال الحجر الصحي.

وإذ لنا الثقة الكاملة في تفاعلكم الإيجابي وتعاونكم في هذه الظروف الصعبة تفضلوا بقبول عبارات مشاعرنا الصادقة.





الجمعيات الموقعة :

فدرالية رابطة حقوق النساء بورزازات

جمعية المشكاة للطفل المتخلى عنه والطفل في وضعية صعبة ورزازات

جمعية أوكسجين للمرأة الأم والطفل ورزازات

مركز غراس للاستشارة والوساطة الأسرية بإقليم ورزازات

جمعية اصدقاء لتضامن والتنمية بإقليم ورزازات

جمعية فضاء المرأة بتنغير

النسيج الجمعوي للتنمية والديمقراطية بزاكورة



مكناس في 4 ماي 2020

إلى السيد (ة) رئيس (ة) اللجنة الجهوية للتكفل بالنساء ضحايا العنف على مستوى
محكمة الاستئناف بمكناس

الموضوع: مناقشة لتعزيز التنسيق واتخاذ إجراءات مستعجلة ومبسطة لحماية النساء من العنف
خلال الحجر الصحي.

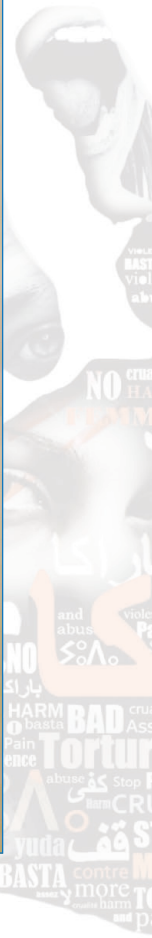
تحية طيبة وبعد،

السيد(ة) الرئيس (ة) ، كما تعلمون تعيش البشرية جمعاء ومعها الشعب المغربي
ظروف عصبية جراء تفشي جائحة فيروس كورونا المستجد. وتماشيا مع هذه الظرفية فقد اعتمدت
شبكة الرابطة إنجاد ضد عنف النوع و نساء متضامات منذ تاريخ 16 مارس 2020 العمل عن
بعد وتعميم هواتف الاستماع والاستشارة القانونية والدعم النفسي.

وبناء
والوقوف
إجراءات
بروتوكول
19 والحد
النساء ضد
توقف العنا
وكما تعلق
مضى إلى
:
خلق خليا
القطاعات
خاصة لذا
- تبسيط
الضرورة

كما علمتنا بقرارنا
مما نتوخى
الاصحاب
حتى يتسنى لنا مواصلة
نأرجو المرافقة
والبريد الإلكتروني
الاصحاب
وقد لقي السكالات
ذ. نعيمة ابيدق
نائبة الوكيل العام للملك

العمل للتنمية الاجتماعية والثقافية
الرئيسية : سعاد يتأس
الهاتف : 06.31.02.47.58



De VIOLENCE
STOP WOMEN
harm pain



شبكة نساء من ضامنات-جهة سوس ماسة-

اكادير في 02 ماي 2020

الى السيد الوكيل العام للملك لدى محكمة الاستئناف باكادير

06 ماي 2020

الموضوع: مائدة لتعزيز التنسيق واتخاذ اجراءات مستعجلة ومبسطة لحماية النساء من العنف خلال الحجر الصحي.

تحية طبية وبعد،

السيد الرئيس، كما تعلمون تعيش البشرية جمعاء ومعها الشعب المغربي ظروف عصبية حراء تفشى جانحة فيروس كرونة المستجد. وتماشيا مع هذه الظرفية فقد اعتمدت شئتكى الرابطة الجاد ضد عنف النوع ونساء منضامانات مند تاريخ 16 مارس 2020 العمل عن بعد وتعميم هواتف الاستماع والاستشارة القانونية والدعم النفسي.

وبناء على تتبع المساعدات الاجتماعية والمستعجات لعدد مهم من حالات العنف ضد النساء والوقوف على اشكالات تواجه الضحايا او المهدداتمن ضمنها صعوبة التبليغ عن العنف مع غياب اجراءات امنة سهلتنو فعالة لذلك، وصعوبة التنقل والايواء داخل وبين المناطق وعدم توفر بروتوكول صحي خاص للناكد من سلامة الحالات التي تتطلب تنقلا من الاصابة من فيروس كوفيد 19 والحد من انتشاره بعد الايواء ناهيك عن قلة المراكز وعدم جاهزيتها وتخصصها تحديدا في ايواء النساء ضحايا العنف الى غير ذلك من الاكراهات الاقتصادية والاجتماعية والقانونية الناتجة عن توقف العمل في المحاكم.

وكما تعلمون السيد الرئيس، فان النساء في هذا الوضع المستجد يحتجن اكثر من أي وقت مضى إلى توفير خدمات وتبسيط المساطر وتسهيل الولوج إليها مما يجعلنا نناشدكم ونطلب منكم ما يلي:

-خلق خلية لليقظة على مستوى اللجنة الجهوية لمناهضة العنف ضد النساء تضمن تعزيز التنسيق بين القطاعات المتخصصة ومع المراكز والجمعيات المتتبعة لوضعية العنف ضد النساء ووضعايات خاصة لذلك خلال فترة الحجر الصحي؛

- تفعيل الدورية رقم 3 بتاريخ 23 يناير 2020 حول احداث منصة الاستماع والدعم والتوجيه

- تبسيط اجراءات التبليغ وتعزيز اجراءات الحماية لنساء وتوفير الايواء بصفة مستعجلة عند الضرورة؛

-العمل على وضع بروتوكول خاص بالنساء المعنفات للوقاية وضمان سلامتهن عند التنقل والايواء قصد الحد من انتشار فيروس كوفيد 19 مع توفير وسائل التعقيم والنظافة بمراكز استقبالهن وايواهن خلال الحجر الصحي.

واذ لنا الثقة الكاملة في تعاظمك الإيجابي وتعاونكم في هذه الظروف الصعبة تفضلوا بقبول عبارات مشاعرنا الصادقة.

الجمعيات الموقعة: 24

جمعية صوت النساء المغربيات-
جمعية المرأة للتنمية والثقافة



2 - ملصقات منصات الاستماع والتوجيه القانوني والنفسي :

ملصق لمنصة الاستماع عن بعد
أثناء الحجر الصحي:

دولة الاستماع عن بعد في إطار الإلتزام بالحجر الصحي
لتفادي تفشي فيروس كورونا المستجد

1 جهة طنجة تطوان الحسيمة
0667.747.505 / 0663.742.754 / 0665.799.324

2 جهة الرباط سلا القنيطرة
0614.049.914 / 0659.505.664 / 0655.492.540

3 جهة الدار البيضاء - سطات - الهمدية
0661.712.291/0668.530.001 / 0668.589.769

4 جهة مراكش - أسفي
0689.074.663

5 جهة بني ملال - خنيفرة
0601.345.150

6 جهة درعة - تافيلالت
0618.619.593 / 0667.843.194

أرقام المستعجات و المساعدات
الاجتماعيات التابعة للشبكة رابطة إنجاد
في ربوع المهلكة المغربية رهن إشارة
النساء والفتيات ضحايا العنف لتوكنهن
من خدمات الاستماع وتسهيل تواصلهن
مع أخصائيات نفسيات ومهاومن
ومهاويات بالشبكة

FLDF
فدرالية رابطة حقوق النساء
الجمعية المغربية لحقوق النساء
والمساكين



ملصق لمنصة الدعم النفسي عن بعد أثناء الحجر الصحي:

منصة الدعم النفسي لفائدة النساء ضحايا العنف خلال فترة الحجر الصحي



أرقام الأخصائيات والأخصائيين في علم النفس و الكوتشينغ المتعاونين مع شبكة الرابطة انجاد ضد عنف النوع رهن اشارة النساء والفتيات ضحايا العنف لتمكينهن من خدمات الإنصات والدعم النفسي و المصاحبة الذاتية

التوقيت	الأيام	الاسم
من 9 إلى 12 صباحا من 16 إلى 17 مساء	من الاثنين إلى الخميس	رشيدة بودلال
من 10 إلى 12 صباحا	الاثنين والسبت	ياسمين مرشدي
من 15:30 إلى 18 مساء من 16:30 إلى 18 مساء	الثلاثاء و الأربعاء	شفال لمراي
من 16:30 إلى 18 مساء	الأربعاء والخميس	حكيمه ليار
من 15 إلى 17 مساء	من الاثنين إلى الجمعة	أمينة إيكوديان
من 15 إلى 17 مساء	الجمعة	ريم الزودي
من 15 إلى 16 مساء	الثلاثاء و الجمعة	كوثر المنياي
من 12 إلى 14 مساء	الاثنين و الأربعاء	عبد الإله لحرش

لتصال بالأخصائيات والأخصائيين المرجو التواصل على: 0655.492.540/0661.712.291/0618.619.593/0665.799.324/0668-589.769



ملصق لمنصة المساعدة القانونية
عن بعد أثناء الحجر الصحي:

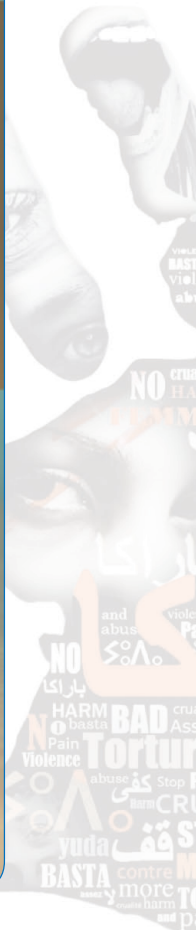
منصة المساعدة القانونية لفائدة النساء ضحايا العنف خلال فترة الحجر الصحي



شبكة محاميات ومحامي فيدرالية رابطة حقوق النساء تقدم الاستشارة القانونية عن بعد لفائدة النساء و الفتيات ضحايا العنف خلال فترة الحجر الصحي

التوقيت	الأيام	الاسم
من 2 إلى 4 زوالا	من الثلاثاء إلى الجمعة	ذرة فتحة شتاتو
من 2 إلى 4 زوالا	من الثلاثاء إلى الجمعة	ذرة وفاه بنتهيبة
من 1 إلى 11 زوالا	من الأربعاء إلى السبت	ذرة علي عمار
من 4 إلى 6 زوالا	من الإثنين إلى الخميس	ذرة سعاد بطل
من 2 إلى 4 زوالا	من الإثنين إلى الجمعة	ذرة عبد المنعم الحريري
من 3 إلى 5 زوالا	من الإثنين إلى الجمعة	ذرة نهيبة جلال
من 3 إلى 6 زوالا	من الإثنين إلى الجمعة	ذرة زهرة دهموش
من 2 إلى 6 زوالا	من الإثنين إلى الجمعة	ذرة سلمى كيون
من 3 إلى 5 زوالا	من الإثنين إلى الجمعة	ذرة محمد عسو بلحاج
من 2 إلى 6 زوالا	الثلاثاء والخميس	ذرة زهدرة هيدان

للتواصل بالمحاميات والمحامين المرجو التواصل على : 0655.492.540/0661.712.291/0618.619.593/0645.799.324/0668.589.769





3 - بعض الصور و الروابط الصحفية للمنابر الاعلامية التي تطرقت لظاهرة العنف واستجوبت بعض عضوات الفيدرالية

1. <https://www.alaraby.co.uk/%D8%AA%D8%AD%D8%B0%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D9%85%D9%86-%D8%AA%D8%B2%D8%A7%D9%8A%D8%AF-%D8%AA%D8%B9%D9%86%D9%8A%D9%81-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8-%BA%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%AE%D9%84%D8%A7%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%AC%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%B2%D9%84%D9%>
2. <https://www.lemoment.ma/fr/2020/04/08/souad-benmassaoud-pendant-le-confinement-beaucoup-de-femmes-sont-victimes-de-violence-conjugale/>
3. <https://www.yabiladi.com/articles/details/92817/maroc-violence-conjugale-plus-signalements.html>
4. <https://elaph.com/Web/News.2020/04/1290448/html>
5. <http://kechpresse.com/details.#2496/XqcBijhMWQ.whatsapp>
6. <https://www24.saa.ma.231256/html>
7. <https://alaoual.com/%d8%b1%d8%a6%d9%8a%d8%b3%d9%8a%d8%a9/194502.html>
8. <http://m.alyaoum24.com.1408296/html>
9. <http://article19.ma/accueil/archives127694/>
10. <http://ar.telquel.ma/العنف-ضد-النساء-في-زمن-الحجر-رابطة-حقوق/>
11. <http://anwarpress.com/100386.html>
12. <https://www.lesiteinfo.com/maroc/violences-conjugales-pendant-le-confinement-au-maroc-ces-chiffres-inquietants/>
13. <http://femmesdumaroc.com/actualite/240-appels-pour-signaler-des-violences-recus-par-la-ldf-60279>
14. <https://bit.ly/3eVt8UO>



15. <https://www.2m.ma/fr/news/violences-faites-aux-femmes-des-chiffres-inquietants-pendant-le-confinement-20200428/>
16. <https://www.facebook.com/fldfficiel/photos/a.2135190206806795/2677970662528744>
17. <https://m.febrayer.com/747040.html>
18. <https://m.al3omk.com/531849.html>
19. <https://dabapress.com/53070/>
20. <https://www.goud.ma/%D8%AC%D9%85%D8%B9%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A%D9%85%D9%8A%D9%86%D9%8A%D8%B3%D8%AA-%D9%83%D8%AA%D8%B1%D8%AF-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%AF%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D8%B9%D8%A8%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%A8-547185/>
21. <https://anwarpress.com/101930.html>
22. <https://m.al3omk.com/535444.html>
23. <https://www.tanmia.ma/actualites/05/18/31999/>
24. <http://ar.telquel.ma/العنف-ضد-النساء-في-زمن-الحجر-فيدرالية/>
25. <https://www.marrakechalyaoum.com/archives/46801>
26. <https://nafas.ma/61806.html>
27. <https://lactu24.com/la-federation-des-ligues-des-droits-des-femmes-tire-la-sonnette-dalarme/>
28. <https://anfaspress.com/news/voir/65491-2020-05-19-03-40-14>
29. <https://marayana.com/laune/2020/05/19/18729/>
30. <https://alminassa24.ma/archives/23645>
31. <http://noonpost.ma/18237.html>
32. <https://www.menara.ma/article/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%86%D9%81-%D8%B6%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B3%D8%A7%D8%A1-%D9%81%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D8%B1%D8%A7-%D8%A8%D8%B7%D8%A9-%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D9%86>



33. <https://alyaoum24.com/1416987.html>
34. <https://www.febrayer.com/752992.html>
35. <https://aswattv.com/societe/femme/46927>
36. <http://noonpost.ma/18237.html>
37. <https://assahraa.ma/web/2020/149003#.Xsf71GXggIU.whatsapp>
38. <https://bawabaa.org/news/318046>
39. <https://aujourd'hui.ma/societe/confinement-en-deux-mois-plus-de-1000-actes-de-violence-a-legard-des-femmes>
40. <https://allodocteurs.africa/actualites/societe/confinement-au-maroc-hausse-des-violences-conjugales>
41. <https://lakome2.com/reportage/188920>





De VIOLENCE
STOP WOMEN



COVID-19
CORONAVIRUS

تقرير العنف ضد النساء خلال فترة الحجر الصحي وحالة الطوارئ الصحية





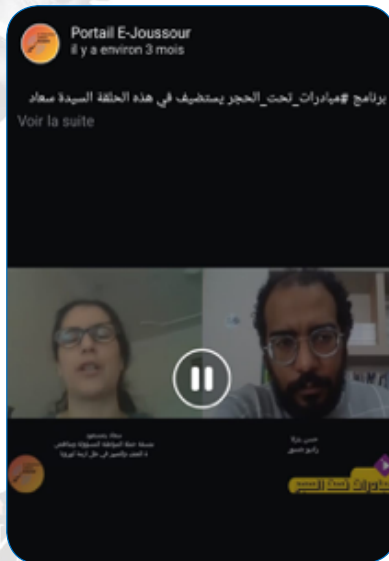
2 mai à 21:56 • 🌐

كتبت المناضلة الحقوقية والرئيسة السابقة لفدرالية الرابطة الديمقراطية لحقوق المرأة تدوينه، عبارة عن صرخة، بعد أن انفطر قلبها وهي تسمع على الهاتف سيدة م... Voir plus



M.FEBRAYER.COM

مكالمة بين عسولي وأخت الأم التي قتلت اولادها تكشف المستور



عناوين مراكز الرابطة إنجاد ضد عنف النوع

الدار البيضاء:

مركز الإعلام والرصد للنساء المغربيات
27، زنقة البنفسج الطابق الأول، مرس السلطان - الدار البيضاء
الهاتف: 05 22.29.78.69 - الفاكس: 05 22.20.37.46 - البريد الإلكتروني: fddf@yahoo.fr
مركز الإستماع والإرشاد القانوني
وسط المدينة : شارع رحال المسكيني، زنقة أبي رقرق، إقامة عتاب الطابق الاول رقم 3
الهاتف/الفاكس: 05 22.44.07.24 - البريد الإلكتروني: lddf_injadcasa@yahoo.fr

المحمدية:

245، درب الشباب الطابق الاول
الهاتف/الفاكس: 05 23.31.46.74 - البريد الإلكتروني: Lddf_mohammedia@yahoo.fr

الرباط:

الأقواس بلوك DW رقم 26 شارع المسيرة حي يعقوب المنصور الرباط
الهاتف: 05 37.29.35.95 الفاكس: 05 37.29.36.07 - البريد الإلكتروني: lddf_rabat2005@yahoo.fr
المحمول: 06 61 20 98 99

سلا:

زنقة العربي بن السايح رقم 18 حي البركة القرية - سلا
الهاتف/الفاكس: 05 37.83.53.06 - البريد الإلكتروني: lddfsale@yahoo.fr

تمارة:

مركز التعاون الوطني المغربي العربي، مسيرة 2 تمارة
الهاتف: 05 37.29.35.95 - 06 61 86 90 30 الفاكس: 05 37.29.36.07 - البريد الإلكتروني: lddftemara@yahoo.fr

مراكش:

شقة عمارة، الطابق الثاني، رقم 29 جواهرشارع علال الفاسي - مراكش
الهاتف/الفاكس: 05 24.30.93.07 - البريد الإلكتروني: injadmarrakech@yahoo.fr

العرائش:

1 شارع افريقيا الطابق الاول مكتب رقم 2
الهاتف/الفاكس: 05 39.91.46.72 - البريد الإلكتروني: lddf_larache@hotmail.fr

الفقيه بن صالح:

شارع علال بن عبد الله زنقة الكركاع عمارة 1 الطابق الثالث
الهاتف/الفاكس: 05 23.43.59.93 - البريد الإلكتروني: lddfjinjadfbs@yahoo.fr

وارزازات:

إقامة أزدوا الطابق الثاني ساحة الموحدين
الهاتف/الفاكس: 05 24.89.02.36 - البريد الإلكتروني: lddfzote@yahoo.fr

كلميم:

شارع المهدي بن تومرت زنقة 13
الهاتف/الفاكس: 05 28.77.00.71 - البريد الإلكتروني: Lddfjinjad_guelmim@yahoo.fr

تليلا: مركز الإيواء للنساء في وضعية صعبة

245، درب الشباب C1 زنقة 18 الطابق الأول المحمدية
الهاتف/الفاكس: 05.23.31.45.74 - البريد الإلكتروني: lddf_tilila@yahoo.fr